

الإبعاو الإستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وتراحياتها المجتملة

الاستاذ المساعد الدكتور

فهد مزبان خزار الخزار

جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي

ملخص البحث :

تخضع إيران منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وحتى الآن (٢٠١٠) لنوعين من العقوبات :عقوبات أمريكية أحادية الجانب فرضت بموجب مجموعة من القوانين والتشريعات والأوامر التنفيذية الأمريكية .وعقوبات دولية صادرة عن الأمم المتحدة وذلك عبر أربعة قرارات أصدرها مجلس الأمن الدولي ضد إيران بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب برنامجها النووي ، كان آخرها القرار (١٩٢٩) ، الذي صدر في حزيران / يونيو ٢٠١٠ .

أن احد أهم أهداف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من فرض العقوبات على إيران ، هو التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية ، وتحجيم طموحاتها الإقليمية ودفعها نحو تبني سياسات أكثر واقعية واعتدالا" من وجهة النظر الأمريكية .

وعلى الرغم من أن هذه العقوبات لم تحقق حتى الآن النتائج المرجوة منها ، بيد أنها لا تزال الخيار الأنسب لواشنطن في المرحلة الراهنة ، لإعادة ترتيب أوراقها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، تمهيدا" لاتخاذ خطوات لاحقة قد تكون أكثر قسوة في المستقبل .

Strategic dimensions of international sanctions imposed on Iran and its possible ramifications

Assistant Professor

Dr. Fahd Mizban Khazar ALkhar

Abstract :

Iran is under the first moment of the Islamic revolution in 1979 and so far (2010) for the two types of sanctions: Unilateral U.S. sanctions, imposed under a set of laws, regulations and executive orders U.S.. And international sanctions by the United Nations and through the four decisions issued by the UN Security Council against Iran under Chapter VII of the Charter of the United Nations over its nuclear program, was the latest resolution (1929), which was released in June 2010.

One of the most important goals of successive U.S. administrations to impose sanctions on Iran, is the impact on Iran's foreign policy, and minimize regional ambitions and push towards the adoption of policies more realistic and moderate than the American view.

Although these sanctions have not achieved so far the desired results, but it is still the most appropriate option for Washington in the current stage, to rearrange its cards on both internal and external, as a prelude to "take further steps may be more severe in the future.

المقدمة :

يشكل البرنامج النووي الإيراني أكثر قضايا الانتشار النووي في الشرق الأوسط تعقيداً، إذ يثير إشكاليتين مهمتين، الأولى: هي قضية (النوايا النووية) التي تمثل مشكلة حقيقية في قضايا الانتشار النووي بصفة عامة، من حيث إن هناك حالات يصعب التوصل إلى تحليل دقيق لنواياها، ولكن الحالة الإيرانية ذات أبعاد نموذجية بهذا الشأن، سواء فيما يتصل بغموض النوايا الإيرانية، أو عدم تصديق الآخرين لما هو معلن بشأنها، أو التحرك فعلياً استناداً إلى تلك التقديرات لعرقلة البرنامج النووي الإيراني والنجاح لتلك التحركات في بعض الأحيان، أما الإشكالية الثانية: فهي مشكلة

(الوقائع النووية) وليس النوايا وهي تمثل أيضاً مشكلة حقيقية في الحالة الإيرانية، فالتقويمات الأمريكية والغربية بصفة عامة تشير إلى ما يُعد تأكيدات محددة حول نشاطات إيرانية نووية ذات طبيعة غير سلمية، دون أن يوجد عملياً ما يؤيدها.

في واقع الأمر، هناك صعوبة في تحديد أي من المسارات التي سوف تأخذها هذه الأزمة، لاسيما وأن تطوراتها مازالت تتفاعل بشكل يمكن القول معه إنها مفتوحة على كل الاحتمالات، ولكن المسار الدولي بقيادة الولايات المتحدة المتبع في إدارة الأزمة في المرحلة الحالية، وخصوصاً منذ نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، هو فرض عقوبات دولية على إيران في محاولة للضغط عليها لتغيير سلوكها في الأزمة، والتوقف عن أنشطة تخصيب اليورانيوم التي تشكل المعضلة الرئيسية التي تدور حولها الأزمة بين إيران والولايات المتحدة والغرب عموماً.

وعلى الرغم من أن فرض العقوبات الدولية كان له دور كبير في تغيير سلوك أنظمة أخرى تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهو ما عكسته الحالة الليبية على سبيل المثال، تظل هناك شكوك في إمكانية أن ينجح هذا السيناريو مع إيران، أولاً: لصعوبة التوصل إلى إجماع دولي لفرض هذا النوع من العقوبات الشاملة، وثانياً: لقدرة النظام الإيراني على التأقلم مع هذه العقوبات.

وتأسيساً على ماتقدم، يستند البحث على الفرضيات الآتية :

١- ان العقوبات على ايران لكي تكون فاعلة وتحقق الهدف الذي فرضت من اجله لابد من توافر امرين مهمين : الأول : ان يكون هناك اجماع دولي لفرض هذا النوع من العقوبات . والامر الثاني : هو اضعاف قدرة النظام السياسي الايراني على التأقلم مع هذه العقوبات .

٢- ان العقوبات المفروضة على ايران حتى الان ، بشقيها الاحادي والدولي ، لم تنجح في تحقيق هدفها النهائي، وهو التأثير في السياسة الخارجية الإيرانية ، ولم تنجح إيران عن طموحاتها النووية . لذلك تكمن أهميتها في دلالتها الرمزية والنفسية أكثر من كونها عقوبات مؤثرة على السلوك الإيراني.

٣- أن الإدارة الأمريكية لاتزال ترى بالعقوبات ، على الرغم من عدم جدواها حتى الان ، الإجراء الأنسب للولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الراهنة، وستحرص على أن تكون العقوبات مشددة كي تضمن إعاقة "طموحات إيران النووية ، أو قدرتها على التأثير الفعال في جوارها الإقليمي، بما

يمنح الولايات المتحدة الامريكية الفرصة لإعادة ترتيب الأوراق قبل أن تُقدم على خطوات لاحقة أكثر قسوة.

وإذا سلمنا بهذه الفرضيات ،فأن البحث يثير اسئلة محورية ، ابرزها : ما العقوبات المفروضة على ايران ، وما حيثيات فرضها ؟ وما اثرها على الاقتصاد الايراني ؟ وما انعكاساتها المحتملة على الاقتصاد العالمي ؟ وما الاستراتيجية الايرانية لمواجهة هذه العقوبات ؟ واخيرا" ما الخيارات المستقبلية للعقوبات المفروضة ضد ايران ؟ هذه التساؤلات نحاول الاقتراب من الإجابة عليها من خلال المعطيات الآتية :

أولاً : ماهية العقوبات المفروضة على ايران وحيثياتها :

شهد العالم المعاصر موجة من العقوبات التي فرضها مجلس الامن الدولي على العديد من دول العالم ، وتندرع القوى المتنفذة فيه بأنها وسيلة مثلى لمعاقبة انظمة حكم او منظمات خارجة عن القانون الدولي (الشرعية الدولية) . وسواء أكانت هذه الذريعة مقبولة من عدمه ، شرعية أم غير شرعية ، فان الشعوب هي التي تتحمل التبعات الظالمة التي تترتب على مثل هذه العقوبات ، حيث تقف هذه الشعوب بين ظلم العقوبات الدولية من الخارج ، وربما القهر وانتهاك حقوق الانسان من الداخل . يضاف الى كل ذلك ، ان العقوبات استخدمت غالبا بشكل انتقائي مما يلقي ظلالة اضافية من الشك حول مصداقية الجهات التي تقف خلف هذا النهج وجدوى مثل هذه العقوبات .

وردت تعريف متعددة للعقوبات ، إذ تعرفها الباحثة ماركريت دوسكي ب " :الجزاءات المهدد بفرضها أو المفروضة فعليا" كنتيجة معلنة لاختفاق الدولة المعينة في الالتزام بالمعايير و الالتزامات الدولية".(١) بينما يعرفها الدكتور هيثم المناع بأنها : قطع او التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية بين الدول بهدف التوصل الى تغيير في تركيب او مواقف او سياسات الدولة او المجموعة المستهدفة . ويمكن للعقوبات أن تأخذ صيغا" عديدة تشمل : حظر الاستيراد اوالتصدير او كلاهما ، تقييد المبادلات المالية ، وقف المساعدات العسكرية أو الاقتصادية ، تقييد السوق المالية، كما انها قد تستهدف سلعا" معينة كالسلاح او النفط ، ويمكن لها ان توقف الملاحة الجوية او البحرية، او ان تقطع مؤقتا" او ان تقلص بشكل حاد العلاقات الدبلوماسية ، او ان توقف حركة الاشخاص ، او ان تمنع الاستثمارات ، او ان تجمد الارصدة في المصارف الدولية ... (٢).

- ويمكن استخدام العقوبات لمجموعة مختلفة من الاهداف: (٣)
- معاقبة دولة على مسلك غير مقبول .
 - التأثير في مسلك دولة معينة .
 - الحد من حرية تحرك دولة مقصودة .
 - منع وصول دولة معينة الى التقنيات الحديثة .
 - زيادة الثمن الذي تدفعه دولة معينة نتيجة قيامها بمسلك غير مقبول .
 - ان تمثل ردا "فعالاً" و"ضرورياً" اولياً" ، واندازاً" بأن اجراءات أشد ، بما فيها الاجراءات العسكرية قد تأتي لاحقاً".

أستند مجلس الامن الدولي في مجمل حالات فرض العقوبات الاقتصادية على الدول الى المادة (٤١) من ميثاق الامم المتحدة التي تدخل ضمن الفصل السابع ، حيث تنص على أن ((لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله ان يطلب الى اعضاء الامم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات و"قفا" جزئياً" او كلياً" وقطع العلاقات الدبلوماسية)) . (٤)

وقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنتها على النظام العالمي الجديد ، في فرض العقوبات من خلال قرارات مجلس الامن الدولي على كل من : العراق بقرار مجلس الامن رقم (٦٦٠ لعام ١٩٩٠) ، ويوغسلافيا السابقة بالقرار رقم (٧١٣ لعام ١٩٩١) - حصار على الاسلحة والمعدات العسكرية فقط ، والصومال بالقرار رقم (٧٣٣ لعام ١٩٩٢) ، وليبيا بالقرار رقم (٧٤٨ لعام ١٩٩٢) - بدعوى مساندة الارهاب ، وهاييتي بالقرار رقم (٨٤١ لعام ١٩٩٣) ، وانغولا ضد مجموعة يونيتا بالقرار (٨٦٤ لعام ١٩٩٦) ، والسودان بالقرار رقم (١٠٤٤ لعام ١٩٩٦) بدعوى مساندة الارهاب ومسؤوليتها عن حرب الجنوب . (٥)

أما بالنسبة لايران (موضوع الدراسة) ، فهي تخضع منذ اللحظة الاولى لقيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ وحتى الآن (عام ٢٠١٠) لنوعين من العقوبات :

أ - عقوبات أمريكية أحادية الجانب : تعود الى العام ١٩٧٩ ، أي عقب قيام الثورة الاسلامية الايرانية وماتمخض عنها من تداعيات أثرت بالسلب على مسيرة العلاقات الايرانية - الامريكية

، كحادثة احتجاز الرهائن الامريكيين والغربيين في السفارة الامريكية مدة (٤٤٤) يوماً وماتلاها من فشل مساعي إطلاق سراحهم بالطرق السلمية ، وحتى الوسائل العسكرية في ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨٠ (٦) وقد فرضت هذه العقوبات الاحادية بموجب مجموعة من القوانين والتشريعات والوامر التنفيذية ، من بينها الامر التنفيذي رقم (١٢١٧٠) الذي اصدره الرئيس الامريكي (جيمي كارتر) ، وجمد بمقتضاه كل الاموال والممتلكات التي يحوزها البنك المركزي والحكومة الايرانية داخل الاراضي الامريكية، كما اصدر في نيسان / ابريل ١٩٨٠ الامر التنفيذي رقم (١٢٢٠٥) ، وفرض بموجبه حظرا" على الصادرات الامريكية الى ايران ، بما يتضمن ذلك القيود على التحويلات المالية الامريكية ، والامر التنفيذي رقم (١٢٢١١) ، والذي فرض بموجبه حظرا" على كل الواردات القادمة من ايران و حظر سفر المواطنين الامريكيين الى ايران لاجراء صفقات تجارية او تعاملات مالية (٧)

وفي ٢٩ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٨٧ أصدرت الولايات المتحدة أمرا" تنفيذيا" اخرًا" حمل الرقم (١٢٦١٣) ، الذي بموجبه فرضت عقوبات اقتصادية على استيراد البضائع والخدمات من منشأ إيراني ، وجاء هذا القرار على اثر التهديدات الايرانية بعرقلة الملاحة في الخليج العربي (٨) وفي ١٥ آذار / مارس ١٩٩٥ أصدر الرئيس الامريكي كلينتون الامر التنفيذي رقم (١٢٩٥٧) ، وبمقتضاه يمنع الاشخاص التابعين للولايات المتحدة من الدخول في عقود لتمويل او تولي الادارة العامة او الاشراف على تطوير موارد نفطية كائنة في ايران او تدعي ايران انها تقع في نطاق صلاحياتها . كما اصدر بتاريخ ٧ ايار / مايو ١٩٩٥ أمرا" اخرًا" حمل الرقم (١٢٩٥٩) وسع فيه نطاق الحظر الاقتصادي الامريكي على ايران ليصبح حظرا" ماليا" وتجاريا" كاملا" ، كما نص الامر على ان ايران تشكل تهديدا" غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة الامريكية (٩)

بيد ان الادارة الامريكية وجدت ان هذه العقوبات غير كافية لتغيير السلوك الايراني ، وان الشركات الاجنبية لاسيما الاوربية منها ، قد استفادت من هذه العقوبات لصالحها وبدأت تتجه للاستثمار في ايران على حساب الشركات الامريكية ، وأنطلاقا" من هذه المعطيات اقرت الادارة الامريكية قانونا" جديدا" لتوسيع العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران في ٥ اب / أغسطس ١٩٩٦ عرف بأسم (قانون داماتو)، او قانون عقوبات ايران وليبيا (ILSA) ، والذي عدل فيما

بعد ليتم رفع ليبيا منه وليعرف بأسم قانون العقوبات على ايران (ISA) ، وينص الاخير على فرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر ما يزيد عن (٢٠) مليون دولار في السنة في قطاع الطاقة الايراني ، من بينها حرمانها من دخول السوق الامريكية ، او الحصول على ضمانات تزيد على عشرة ملايين دولار في السنة من بنك الاستيراد والتصدير الامريكي ، وكذلك حظر الاشتراك بالعقود الحكومية او الاتجار بالسندات التي تصدرها الخزنة الامريكية . (١٠)

ب- عقوبات دولية صادرة من قبل الامم المتحدة : وذلك عبر اربعة قرارات من اصل ستة أصدرها مجلس الامن الدولي ضد ايران بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بسبب ملفها النووي :

- القرار (١٧٣٧) : صدر في كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٦ ، وتضمن عقوبات تتعلق بمنع استيراد وتصدير المواد والمعدات النووية الحساسة لصالح ايران ، وحرمانها من المعدات والتكنولوجيا التي من شأنها أن تساعد ايران على تطوير برنامجها النووي ، كما تضمن ضرورة التزام جميع الدول الاعضاء بتجميد الاصول المالية للشركات او الافراد المتورطين في أنشطة ايران النووية . (١١)

- القرار (١٧٤٧) : صدر في آذار / مارس ٢٠٠٧ ، ويهدف الى تشديد العقوبات على ايران لعدم أمثالها للقرار السابق الذي يطالبها بوقف أنشطة التخصيب . وتضمن القرار فرض حظر على صادرات السلاح الايراني ، وتجميد اصول الافراد المتورطين في البرنامج النووي الايراني ومنعهم من السفر . وبناءً عليه ، تم تجميد اصول (٢٨) مجموعة اضافية من الشركات والافراد المتورطين بدعم البرنامج النووي الايراني او الانشطة الحساسة المتعلقة به او بتطوير الصواريخ الباليستية ، وتم استهداف بنك (سبا) الحكومي ومجموعة من الشركات التي يديرها الحرس الثوري الايراني . واوصى القرار بأن تعمل الحكومات والمؤسسات المالية على تجنب تزويد الحكومة الايرانية بمساعدات مالية او منح وقروض تسهيلية باستثناء تلك التي للاغراض الانسانية والتنمية . (١٢)

- القرار (١٨٠٣) : صدر في آذار / مارس ٢٠٠٨ ، وتضمن حظراً على توريد المواد ذات الاستخدام المزدوج لايران ، والسماح بعمليات تفتيش للشحنات البحرية والجوية من والى ايران في حالة الاشتباه باحتوائها على هذه المواد او على شيء مخالف لفحوى القرارات السابقة . كما فرض القرار عقوبات مالية على المؤسسات والبنوك الايرانية لاسيما أنشطة بنكي (ملي) و (صادرات)

الاييرانيين ، للاشتباه في ارتباط أنشطتهما بالبرنامج النووي الايراني ، وأضيفت (١٢) شركة و(١٣) مسؤولاً " ايرانيا" الى قائمة تجميد الارصدة وحظر السفر. (١٣)

- القرار (١٩٢٩) : صدر في حزيران / يونيو ٢٠١٠ ، وينص على عدم حصول طهران على تكنولوجيا نووية متقدمة ، وعلى الاموال اللازمة لبرنامج تخصيب اليورانيوم ، ويستهدف مشروع القرار ، الاستثمارات الايرانية فضلا عن نشاطاتها البحرية والمصرفية . ويشدد على عدم تطبيق ايران للقرارات السابقة التي طلبت منها تعليق تخصيب اليورانيوم ،بالاضافة الى عدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما يشير الى دور عناصر من الحرس الثوري الايراني في نشاطات يمكن ان تهدف الى الانتشار النووي فضلا عن تطوير رؤوس قادرة على حمل اسلحة نووية. (١٤)

ويؤكد القرار على منع ايران من الاستثمار في الخارج في نشاطات حساسة مثل استخراج اليورانيوم والتخصيب او النشاطات المتعلقة بالصواريخ الباليستية. في المقابل ، على الدول الاخرى ان تمنع ايران من القيام بمثل هذه الاستثمارات في شركاتها او على اراضيها . ويحظر القرار على الدول بيع ايران ثماني فئات من الاسلحة الثقيلة هي الدبابات القتالية والعربات القتالية المصفحة والمدافع من العيار الثقيل والمقاتلات الجوية والمروحيات القتالية والبوارج والصواريخ وانظمة الصواريخ. ويمنع ايران من ممارسة اي نشاط مرتبط بالصواريخ الباليستية القادرة على نقل أسلحة نووية ، وعلى الدول الاخرى عدم تقديم مساعدات او تكنولوجيا لها علاقة بهذه النشاطات . والدول مدعوة الى عرقلة اي تحويل مالي مرتبط بالانتشار النووي ، ويوسع القرار مجال عمليات التفتيش في عرض البحر ، ممكنة لكنها ليست الزامية ، للحمولات البحرية المشتبه بها والاتيية او المتوجهة الى طهران ، وهو ما كان قرار سابق يحصره بالمرفاً . وفي حال اكتشاف أي حمولة ممنوعة ، على الدول أن تصادرها . كما أضيفت (٤٠) مؤسسة الى القائمة من بينها (٢٢) مرتبطة بنشاطات نووية او باليستية ، و (١٥) بالحرس الثوري ، وثلاث في الشركة البحرية لايران .

وأضيف (جواد رحيمي) رئيس مركز التكنولوجيا النووية في اصفهان الى لائحة الافراد المرتبطين بالبرنامج النووي و الباليستي الايرانيين الذين تم تجميد أرصدتهم في الخارج ومنعوا من السفر. (١٥)

ثانياً - أثر العقوبات على الاقتصاد الإيراني :

وفقاً لتقرير لمكتب المحاسبة الأمريكي (GAO) التابع للكونغرس ، فان للعقوبات المطبقة

ازاء ايران ثلاث تأثيرات محددة : (١٦)

- ابطاء الاستثمار في القطاع النفطي .

- تصعيب المعاملات المالية الايرانية .

- تأثيرات أوسع في نطاقات أخرى .

واستناداً الى هذا التقرير ، بإمكاننا الخروج باستنتاج مفاده ، ان الادارة الامريكية تسعى من فرض العقوبات الاحادية والدولية على ايران استهداف نقطة الضعف الايرانية الرئيسية ، وهي (الاقتصاد) ، الذي يعاني من مشاكل وأزمات عديدة ، لعل من أبرزها: أحادية الاقتصاد الايراني واعتماده الاساسي على عوائد الصادرات النفطية . إذ ما يزال النفط يؤمن لها (٩٠ %) من إيراداتها من العملة الصعبة وأكثر من (٨٤.١٩ %) من إجمالي صادراتها عام ٢٠٠٧ . (١٧) ومثل هذا الوضع يرهن اقتصاد ايران ويخضعه لتقلبات اسعار هذه المادة الخام في الاسواق العالمية، مع كل ما يتركه ذلك من اثار على مجمل الحياة الاقتصادية وعلى مستوى معيشة المواطن الايراني العادي .

وعلى الرغم من ما تملكه ايران من موارد ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي ، أذ تشير الاحصائيات الى ان الاحتياطيات النفطية الايرانية المؤكدة تبلغ (١٣٠,٨١) مليار برميل عام ٢٠٠٧ ، أي ما يوازي نحو (١٨ %) من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة في منطقة الخليج العربي ، و (١١,٨ %) من إجمالي الاحتياطي العالمي خلال العام نفسه . (١٨) كما تملك ايران احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي ، قدر بحوالي (٢٦,٦١٨) مليار متر مكعب عام ٢٠٠٧ ، شكل أهمية نسبية بحدود (٣٧,٧ %) من إجمالي احتياطي منطقة الخليج العربي ، و (١٥,٤ %) من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد خلال العام نفسه . (١٩) بيد أن الدراسات تشير الى حاجة ايران لاستثمارات كبيرة لتحديث حقولها ومنشآتها النفطية وتطويرها ، لاسيما وان معظمها يعاني من التقدام والنضوب ، (٢٠) مما سلط ضغطاً كبيراً على حقولها النفطية الرئيسية لابقاء مستوى إنتاج النفط متسقاً مع حصة ايران في الأوبك والمقدرة بـ (٣٧٣٠٠٠٠٠) برميل / يوم عام ٢٠٠٧ . (٢١)

وعليه، فإن نقص الاستثمارات هو العامل الفاعل الذي تراهن عليه الإدارة الأمريكية في استراتيجية العقوبات التي تطبقها ضد إيران على أمل أن تسهم في انهك الاقتصاد الإيراني ، المتعثر أصلاً، "تمهيداً" لضعاف النظام السياسي الحاكم فيها وزيادة الضغوط المسلطة عليه لتحقيق أحد أمرين ، أما تغيير سياساته وتبني سياسات جديدة تكون أكثر اعتدالاً" وواقعية من وجهة النظر الأمريكية ، أو أسقاطه والمجيء بنظام سياسي آخر يكون أكثر استجابة للمصالح الأمريكية . وقد أكد هذا التوجه السيناتور الأمريكي السابق (داماتو) ، بقوله : (أن العقوبات الاقتصادية لها قدرتها الفعالة ، وحرمت إيران من مليارات الدولارات كان يمكن أن تستثمر في قطاع الطاقة فيها ، خاصة أن حقول النفط الإيرانية قديمة وبحاجة إلى تقنية) ، كما أكد داماتو مستنداً إلى تقارير استخبارية من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) : (ن إيران إذا لم تستثمر أموالاً في حقولها النفطية ، فأنها ستضطر إلى استيراد النفط في المستقبل ، وبذلك ستتفاقم مشاكل إيران الاقتصادية) . (٢٢)

كما أكد هذا التوجه أيضاً"عضو مجلس النواب الأمريكي عن الحزب الديمقراطي براد شيرمان، وهو أحد أعضاء لجنة مكافحة الإرهاب الفرعية المنبثقة عن لجنة الشؤون الخارجية، إذ وصف ما تقوم به الولايات المتحدة حالياً مع إيران بالعجز، مضيفاً أنه على الرغم من الآليات المتعددة التي تملكها واشنطن لإجبار طهران على تعديل سلوكها النووي، إلا أنها لم تستخدم إلا الحد الأدنى من هذه الآليات، وأستعرض شيرمان المخاطر التي ستواجهها الولايات المتحدة في حالة امتلاك إيران سلاحاً نووياً، قائلاً إن ذلك من شأنه أن يشجع العديد من دول العالم على السعي لامتلاك سلاح نووي، خاصة دول الخليج والدول المجاورة لإيران، مما سيؤدي لانهيار معاهدة حظر الانتشار النووي . شيرمان أكد على ضرورة (تجريد إيران) من الشركات الأجنبية المستثمرة فيها قائلاً إن عملية التجريد هي خطوة مهمة في الوقت الحالي لتغيير سلوك النظام الإيراني، فالعديد من التقارير التي تلقتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي تقول إن أعمال الشغب التي حدثت في إيران في شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٧ بسبب تقنين البنزين، تؤكد أن الاقتصاد الإيراني هش وأن سحب الاستثمارات الأجنبية من شأنه تدميره، وأضاف أن هناك عاملين سيساعدا واشنطن على ذلك، الأول؛ أن النظام الإيراني الحالي متمثلاً في هيمنة رجال الدين على القرارات الاقتصادية أدى إلى انعكاسات سلبية على إدارة الاستثمارات الأجنبية فمشكلة الاقتصاد الإيراني ليس أنه يستورد

(٤٠) بالمئة من احتياجاته من الجازولين، فايران لديها الموارد المالية لشراء احتياجاتها، لذلك تجريدها من تلك الموارد سيكون بمثابة عصا سحرية لتدمير الاقتصاد الإيراني ومن ورائه صورة النظام السياسي، خاصة أن إيران لن تستطيع الاستمرار في تقديم الدعم للمواطنين على الجازولين لمدة طويلة، وهذا ما حدث حين رفعت سعر لتر البنزين من (٢٥) سنتا إلى (٤١) سنتا. أما العامل المساعد الثاني هو أن الديناميكية السياسية في إيران أصبحت معقدة بشكل لافت، فهي ليست بلدا ديمقراطيا إلا أنها في الوقت نفسه بلد يمكنك أن ترى فيه احتجاجات وتظاهرات بسبب مشاكل اقتصادية، وذلك عكس الوضع في كوريا الشمالية التي لا يستطيع أي مواطن فيها أن يعترض على أي شيء. (٢٣) شيرمان شرح كيف تسعى لجنته الفرعية لتطبيق (تجريد إيران) من خلال تعديل بعض التشريعات الحالية، ومن ضمنها قانون فرض العقوبات على إيران، وأشار شيرمان أن الخطوة الأولى تغيير سلوك الكيانات الاقتصادية التي تستثمر في إيران، وذلك بإقناعهم بأن الاستثمارات هناك تمثل مخاطرة كبيرة على مستقبلهم المالي، كما أنه سيفقدهم الفرصة في إيجاد فرص استثمار في مناطق أخرى في العالم، وخاصة دول الإقليم، وأضاف ان هذا الخطوة لابد أن تقوم على استهداف ثلاثة أنواع رئيسة من الكيانات الاقتصادية التي تستثمر في إيران وهي كالاتي: (٢٤)

- النوع الأول هي الشركات التي تستثمر في قطاع النفط الإيراني وحجم استثماراتها أكثر من (٢٠) مليار دولار.

- أما النوع الثاني هو الشركات متعددة الجنسيات أو ما يطلق عليها الشركات عابرة القارات، وهذا النوع ليس من السهل إقناعه بمبدأ التخلي عن استثماراته في إيران إلا أنه في الوقت نفسه من الممكن الضغط عليه من خلال فروعه الموجودة على الأراضي الأمريكية عن طريق فرض عقوبات عليها إذا تجاوزت القوانين أو التشريعات، التي تحظر التعاون مع أي كيانات اقتصادية إيرانية.

- أما النوع الثالث الذي يجب استهدافه؛ فهو تلك الشركات، التي تصدر الذخائر لإيران ومعظمها شركات يابانية وصينية وروسية وأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الإيراني يمثل نموذجا لهذر الإمكانية، فايران تملك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم (١٣٠.٨١ مليار برميل) وعلى الرغم من ذلك فإن النفط الذي يشكّل (٨٤.١٩%) من صادراتها، يتم تصديره خامًا، بينما تستورد (٤٠%) من احتياجاتها من البنزين، وتعرض لأزمات متكررة لنقص الإمدادات منه، وصلت بعضها إلى مستويات من العُنف والتوتر

العام، وهذا الأمر لا يمكنُ وصفهُ إلا بأنه فشلٌ ذريعٌ في دولة مُتخَمّة بالنفط ، ومع العقوبات الدولية والأمريكية الجديدة التي حظرتُ تصدير منتجات النفط المكررة إلى إيران، فإنه من المتوقع أن تشهد أزمت أكثر حدة في توفير البنزين لمواطنيها واقتصادها عموماً . (٢٥)

وعدت وكالة الطاقة الدولية في تقرير صدر في الآونة الأخيرة إن العقوبات الدولية "ستخفض المستوردات الضرورية جدا من البنزين وغيره من المشتقات" النفطية إلى إيران و"ستؤثر بوضوح" على تطور صناعتي الغاز والنفط على المدى الطويل. (٢٦) هذا في الوقت الذي أعلنت فيه مجموعة من الشركات العالمية توقفها عن بيع البنزين الى ايران ، لعل من أبرزها مجموعة "شل" النفطية البريطانية الهولندية ، التي أنضمت بذلك الى صفوف الشركات التي توقفت عن ممارسة التجارة مع طهران بسبب التهديدات بفرض عقوبات جديدة عليها.ونقلت (داو جونز نيوزوايرز) عن متحدث باسم المجموعة قوله ان (شل لا تبيع البنزين الى إيران حاليا) .وبحسب مقال نشرته صحيفة فايننشال تايمز مؤخرا، فان شركات الوساطة السويسرية في مجال النفط (فيتول وغلنكور وترافيجورا) توقفت هي الاخرى عن تزويد إيران بالمحروقات بسبب الخطر الجيوسياسي المتنامي المحيط بالتعاملات مع طهران.(٢٧) ومن جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة توتال الفرنسية العملاقة للنفط (كريستوف دو مارجوري) مؤخرا ان شركته ستوقف مبيعات البنزين لايران إذا مررت الولايات المتحدة تشريعا لفرض عقوبات على الشركات التي تصدر الوقود لطهران.(٢٨)

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا :هل ان تأثير العقوبات الاقتصادية على ايران سيقصر فقط على قطاع الطاقة الهيدروكربونية أم انه سيمتد ليشمل قطاعات أخرى ؟
على نحو مبدئي يمكن القول إن هناك قطاعان رئيسيين سيتأثران، بدرجات متفاوتة، بالعقوبات وهما: القطاع الملاحي، والقطاع المصرفي .سيتأثر كل من القطاع الملاحي والبحري والجوي، بسبب نقص الغطاء التأميني أو غيابه. وبفعل مشكلات التزود بالوقود في عدد من المرافئ والمطارات الدولية. وكذلك صعوبات الحصول على قطع الغيار. على صعيد الغطاء التأميني، على وجه الخصوص، تتعرض الناقلات البحرية الإيرانية لمشكلات ارتفاع ثمن هذا الغطاء، أو ربما عدم الحصول عليه. ويحدث ذلك نتيجة عاملين، الأول عمليات التفتيش التي قد تتعرض لها في المرافئ أو في عرض البحر، وفقاً للمادتين (٤ و١٥) من قرار مجلس الأمن ١٩٢٩، الصادر في

التاسع من يونيو / حزيران ٢٠١٠. وهو ما يعد بالنسبة الى بعض شركات التأمين نوعاً " من المخاطرة . العامل الثاني الذي يقف خلف مشكلات التأمين، يتمثل في العقوبات التي قررت الولايات المتحدة فرضها على الشركات المؤمنة للناقلات الإيرانية، التي جاءت ضمن تصنيف يشمل عدداً واسعاً من هذه الناقلات. ويعد التشريع الأمريكي بهذا الخصوص واسع التأثير، بما يكفي لتعريض شركات التأمين لمخاطر العقوبات، مثل منع التعاملات بالدولار، وتجميد الأموال في الولايات المتحدة. وفي نموذج للتحديات الماثلة، قالت شركة لويديز للتأمين، في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١٠ انها لن تؤمن، أو تعيد التأمين، على المنتجات النفطية المكررة المتجهة إلى إيران.(٢٩)

على الصعيد المالي والمصرفي ، فرضت المواد (٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ و ٢٤) من القرار ١٩٢٩ قيوداً جديدة على الحركة المالية الإيرانية، إذ تحظر على الدول المختلفة القيام بتحويلات مالية مع إيران، أو القيام بخدمات تأمين وإعادة التأمين، إذ كانت لديها ثمة شكوك بأن الأموال أو الخدمات المالية سيجري استخدامها في أمور ذات صلة ببرامج نووية أو تسليحية. وهذا فضلاً عن الحظر الخاص بفتح فروع جديدة للمصارف الإيرانية. إذ تذكر المادة (٢٣) من القرار: (يطلب إلى الدول أن تتخذ التدابير المناسبة لحظر افتتاح فروع، أو مكاتب تابعة أو مكاتب تمثيل جديدة، لمصارف إيرانية على أراضيها. وكذلك حظر قيام المصارف الإيرانية بإنشاء مشاريع مشتركة جديدة مع مصارف خاضعة لولايتها، أو الحصول على مصلحة ملكية فيها، أو إقامة علاقات مراسلة معها.. إذا كانت لديها معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن تلك الأنشطة يمكن أن تسهم في أنشطة إيران النووية الحساسة) . (٣٠)

من جهتها، كانت الولايات المتحدة قد فرضت في تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٧ عقوبات على مصرفي (ملي وصادرات) الإيرانيين . وفي تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٩ فرضت الخزانة الأمريكية عقوبات على بنك (ملت) في ماليزيا ورئيسه. وفي حزيران / يونيو ٢٠١٠ أضافت وزارة الخزانة الأمريكية بنك (البريد) الإيراني إلى قائمة العقوبات، ليصبح بذلك البنك السادس عشر، الذي سعت الولايات المتحدة الى عزله عن النظام المصرفي العالمي. على الرغم من ذلك، فإن ما تجب الإشارة إليه هنا هو أن الارتباط المالي والمصرفي الإيراني مع العالم الخارجي يتشكل، في غالبه الأعم، من أنشطة فردية خاصة، لا صفة رسمية لها. ويصعب - طبقاً لذلك - على الدول والمؤسسات وقفها. أو التعرض لها، على خلفية أي نوع من العقوبات المفروضة على إيران.(٣١)

ثالثاً - الانعكاسات المحتملة للعقوبات المفروضة ضد إيران على الاقتصاد العالمي :

هل يمكن للاقتصاد العالمي أن يحتمل فرض عقوبات اقتصادية على إيران في الوقت الراهن؟ وهل ستغامر القوى الكبرى بمصالحها الاقتصادية مع إيران من أجل المحاذاة على المواقف الأمريكية - (الإسرائيلية) بشأن الملف النووي الإيراني؟

هذه التساؤلات الرئيسية وغيرها من التساؤلات التفصيلية تبدو الإجابة عليها حاکمة في تحديد المسار المحتمل للتوتر الأمريكي- الإيراني بشأن الملف النووي في الفترة القادمة. وإذا بدأنا بمدى قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل فرض عقوبات اقتصادية على إيران، فإن الأمر كله يتعلق باحتياجات إيران من النفط والغاز وصادراتها منهما، ودور هذه الصادرات بالنسبة للاقتصاد العالمي، وقدرة هذا الأخير على تحمل غياب هذه الصادرات باعتبار أن أي عقوبات اقتصادية موجعة على إيران ستتركز في منعها من الحصول على موارد النقد الأجنبي من خلال حظر صادراتها من النفط والغاز. وبغض النظر عن الرغبة الأمريكية في فرض عقوبات اقتصادية على إيران والقبول الأوروبي والروسي بهذه الفكرة أخيراً، فإن قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل حظر اقتصادي شامل ضد إيران تبدو مسألة صعبة في الظروف الراهنة. ويتعلق الأمر كله باحتياجات إيران من النفط البالغة (١٣٠,٨١) مليار برميل عام ٢٠٠٧، تشكل نحو (١١.٨ %) من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، (٣٢) واحتياطياتها من الغاز الطبيعي التي تبلغ نحو (٢٦,٦١٨) مليار متر مكعب عام ٢٠٠٧، بما يشكل نحو (١٥.٤ %) من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، (٣٣) وهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً في احتياطيات النفط بعد السعودية، وفي احتياطيات الغاز بعد روسيا.

تنتج إيران في الوقت الراهن أكثر من (٣٧٣٠٠٠٠) برميل من النفط يوميا تضعها في المرتبة الرابعة بين أكبر منتجي النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وروسيا والولايات المتحدة. ويشكل الإنتاج النفطي الإيراني نحو (٥ %) من الإنتاج النفطي العالمي، وهي نسبة يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها خاصة وأن الغالبية الساحقة من الإنتاج النفطي الإيراني تذهب للتصدير وتشكل نحو (٨.٥ %) من الصادرات النفطية العالمية. (٣٤) وفي ظل الارتفاع الكبير نسبياً في أسعار النفط في الأعوام الأخيرة، فإن الاقتصاد العالمي لا يحتمل أي أزمات كبيرة تشعل أسعار النفط مجدداً، في ظل استمرار العوامل المسببة لهذا الارتفاع والتي تتركز في زيادة معدل

النمو الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من نمو سريع نسبياً في الطلب على النفط، وتعطيل الوضع الأمني المضطرب وما صاحبه من عمليات ارهابية لقسم مهم من صادرات النفط العراقية، والتوترات الأمنية والعرقية والسياسية في العديد من الدول المصدرة للنفط بما يثير المخاوف بشأن استقرار تدفقات النفط منها ويؤدي إلى ارتفاع أسعاره، والدور الذي تقوم به شركات النفط من أجل إبقاء أسعار الخام مرتفعة لتحقيق أرباح استثنائية خاصة بالنسبة للشركات التي تملك احتياطات نفطية كبيرة من خلال اتفاقيات التنقيب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج التي تبرمها مع العديد من الدول النامية المنتجة للنفط. ويضاف إلى هذه العوامل ما يستجد من ظروف طبيعية تعطل قسماً من الإنتاج العالمي من النفط. وبالنسبة للغاز الطبيعي فإن إيران تصدر نحو (٨٩.٧) مليار متر مكعب سنوياً بما يوازي نحو (٣.٢ %) من الصادرات العالمية منه. وتأتي إيران في المرتبة السادسة عالمياً في تصدير الغاز الطبيعي بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والجزائر. (٣٥) وترتبط على هذه المكانة فإن خروج الغاز الإيراني سيضر بشدة بالاقتصاد العالمي وبالذات بالدول المستوردة له والتي ستحرم منه إذا صدر قرار دولي بحظر استيراده. وفي ظل هذا الوضع فإن غياب الغاز الإيراني وغياب نحو (٣٧٣٠٠٠٠) برميل من الصادرات النفطية الإيرانية عن السوق العالمية سوف يشعل الأسعار ويرتفع بها إلى مستويات قياسية جديدة قد تتجاوز كثيراً مستوى (١٠٠) دولار لبرميل النفط. (٣٦) وصحيح أن الدول المستوردة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان وكوريا الجنوبية يمكنها أن تستخدم مخزوناتاها التجارية والاستراتيجية من النفط لتعويض غياب النفط الإيراني ولتهدئة الأسعار، لكن هذا الاستخدام له حدود، خاصة لو نفذت إيران تهديداتها واغلقت مضيق هرمز ومنعت تصدير النفط من خلاله بما يزيد الوضع حرجاً في سوق النفط العالمي. وإذا كان المخزون التجاري النفطي العالمي قد بلغ (٤٨٦٥) مليون برميل تكفي احتياجات الاستهلاك العالمي من النفط لنحو (٦٠) يوماً، فإن توزيعها غير المتوازي مع احتياجات الاستهلاك، والقيود الفنية ستجعل استخدامها محدوداً زمنياً. وقد تكون أمريكا الشمالية وأوروبا بمخزوناتهما التجارية البالغة (٢٢٠١) مليون برميل التي تكفي لتغطية استهلاكهما الفعلي لنحو شهرين، وتعويض وارداتهما لمدة تقرب من ثلاثة أشهر، أكثر قدرة على تحمل غياب النفط الإيراني خلال هذه المدة القصيرة. أما بعد هذه الشهور الثلاثة فإن السوء فعلياً لن يكون ارتفاع الأسعار بصورة مذهلة، وإنما سيكون تعطل جزء من الجهاز الإنتاجي وتغيير نمط الحياة المترفة في الغرب

بتقليل الاعتماد على وسائل النقل والأدوات والأجهزة المعتمدة على النفط أو على توليد الطاقة منه. (٣٧) وهذا الوضع بالذات في جانبه المتعلق بتعطل قسم من الجهاز الإنتاجي يمكن أن يخلق حالة من الركود الاقتصادي العالمي المقترن بارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار النفط كمدخل رئيسي في إنتاج عدد كبير من السلع والخدمات، بما يعني على الأرجح ظهور الركود التضخمي الذي يعد الحالة الأسوأ التي يمكن أن يواجهها أي اقتصاد.

أما بالنسبة للدول الأكثر اعتماداً على النفط الإيراني مثل اليابان التي بلغت قيمة وارداتها النفطية من إيران نحو (١٠) مليارات دولار عام ٢٠٠٧، والصين التي زادت قيمة وارداتها النفطية من إيران عن (٥) مليارات، وجنوب إفريقيا التي تجاوزت قيمة وارداتها النفطية من إيران نحو (٣.٣) مليار دولار، وكوريا الجنوبية (٣.١ مليار دولار)، وتركيا (٢.٥ مليار دولار)، وحتى بعض الدول الأوروبية مثل هولندا واليونان وفرنسا وأسبانيا، (٣٨) فإنها يمكن أن تتعرض لأضرار اقتصادية أكثر فداحة من غيرها خاصة وأنه لن يكون من الممكن تعويض النفط الإيراني في ظل الظروف الراهنة المحيطة بسوق النفط وستكون السياسة المرجحة لمواجهة غياب النفط الإيراني هي تقليل الاستهلاك والتضحية ببعض عناصر الرفاهية وبالنمو الاقتصادي نفسه في بعض الحالات.

أما إذا تطورت المواجهة الغربية مع إيران إلى صراع مسلح فإن إيران يمكنها أن تشكل تهديداً جدياً لتدفق النفط العربي عبر الخليج ولحركة ناقلات النفط فيه، وعندها فإن الاقتصاد العالمي يمكن أن يتعرض لأزمة كبيرة ، بما يجعل الخيار العسكري أمراً "مستبعداً" ، وقد أكد وزير النفط الإيراني ومسؤولون إيرانيون آخرون هذا التوجه مراراً وتكراراً بقولهم أن استخدام إيران للنفط كسلاح سياسي أمر مستبعد، بيد أننا على النقيض من ذلك نجد المرشد الديني علي خامنئي يحذر الدول الغربية في تصريح له في ٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ بأن أية محاولة لعقاب طهران سوف تعوق شحن وحركة ناقلات النفط في الخليج ، ثم أضاف بعد ذلك بأن إيران لن تكون البادئة بالحرب. (٣٩)

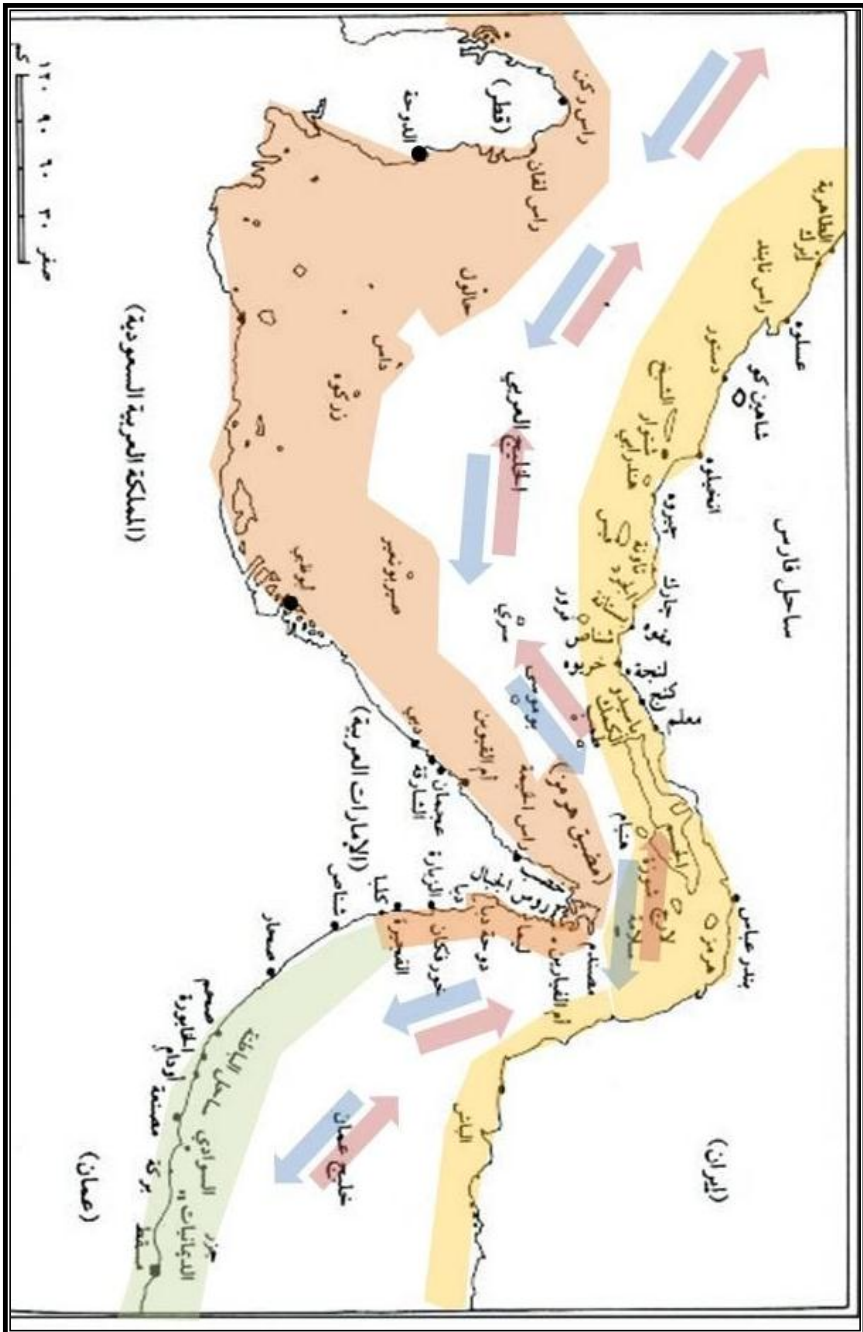
وفي الوقت الذي يتحدث فيه العالم عن سيناريوهات ضربة عسكرية أمريكية محتملة ضد إيران، يؤكد عدد من المحللين أن النفط سيشكل عاملاً حاسماً في لجم اندفاع الأمريكيين إلى الخيار العسكري، مشيرين إلى أن إيران قادرة على تعطيل نقل النفط عن طريق مضيق هرمز الذي يمر

عبره أكثر من نصف إنتاج الخليج من النفط، إذ أن إغلاقه سيؤدي إلى رفع أسعار النفط إلى أكثر من (١٠٠) دولار للبرميل، مما يضع ضغوطاً هائلة على الاقتصاديات العالمية، وهو ما يمكن أن يحول دون توجيه ضربة عسكرية إلى إيران. (٤٠)

وقضية مضيق هرمز من دون سواها في منظور الجغرافية السياسية تأخذ أهميتها بحكم موقع المضيق المهم الذي يربط بين الخليج العربي وخليج عمان، (خارطة ١) ، وهو بذلك يدخل في نطاق المضائق التي تصل بين بحرين عامين هما بحر عمان والمحيط الهندي والخليج العربي الذي تقع عليه جميع دول الخليج من ناحية الغرب والعراق من الشمال وإيران من الناحية الشرقية، وهو بذلك يدخل في نطاق المضائق من الناحية القانونية الدولية. لذلك يعد مضيق هرمز واحداً من أهم الممرات المائية في العالم وأكثر حركة للسفن، إذ يعبره أكثر من (٤٠%) من نفط العالم بمعدل (٢٠-٣٠) ناقلة نفط يومياً، وبمعدل ناقلة كل (٦) دقائق في ساعات الذروة ، ويقع المضيق بين إيران في الشمال والشمال الغربي وعمان في الجنوب، و بما أن اتساع المضيق نحو (٢٣) ميلاً، فإنه يقع ضمن المياه الإقليمية الإيرانية والعمانية، ولكونه يربط بين جزئين من البحار العالمية، فإنه يخضع لمرور الملاحة الدولية من دون الحاجة إلى إجازة مسبقة من الدولتين الساحليتين، فيما يعد الخط الوسط هو الحد الفاصل بين المياه الإقليمية للدولتين في حالة وجود أو عدم وجود معاهدة بينهما ، ما لم ينظم خلاف ذلك بمقتضى اتفاقات خاصة. ومن الناحية العسكرية تسيطر القاعدة البحرية الإيرانية (بندر عباس) على حركة السفن في المضيق من الشمال، والجزر الثلاث (أبو موسى)، (طنب الكبرى) و(طنب الصغرى) من الجنوب الغربي. (٤١)

إن قراراً إيرانياً بإغلاق مضيق هرمز في حالة تعرضها لعملية عسكرية من جانب الولايات المتحدة و (إسرائيل) أو كلاهما من شأنه أن يخلق كارثة اقتصادية عالمية. لذلك فإن النظرة الإيرانية القائمة على الإدراك بأن عرض قدرتها على إلحاق أذى بالمصالح الاقتصادية الأمريكية والغربية في مياه الخليج كفيل بردع واشنطن وغيرها عن التفكير بالخيار العسكري. ولقد كانت هذه الرسالة واضحة عندما أجرى الإيرانيون اختباراتهم على الصواريخ البحرية في منطقة مضيق

خارطة (١) الموقع الجغرافي لضيق هرمز



هرمز وليست أية منطقة أخرى، مؤكدين أن إيران تريد أن تقول للغرب أن ضربهم للمنشآت النووية الإيرانية سيقابله تحرك عسكري من قبلها ضد السفن المتجهة عبر مضيق هرمز، وأن إيران لديها القدرة التكنولوجية العسكرية على إلحاق أذى كبير بسفنهم وسفن حلفائهم في هذه المنطقة، ناهيك عن إيقاف (٢٠ - ٣٠) ناقلة نفط يومياً، وبما سيؤدي إلى رفع أسعار النفط، وما قد يترتب على ذلك من ارتفاع أسعار وسائل النقل والمنتجات الاستهلاكية المصنفة أضعاف ما هي عليه حالياً، وتتسبب في كارثة اقتصادية واجتماعية ستعاني منها الدول الكبرى والصغرى على السواء، أشبه بأزمة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي التي كانت من أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية.

وعلى صعيد آخر، فإن إيران لديها مصالح تجارية واقتصادية عموماً واسعة النطاق مع العديد من الدول المتقدمة والنامية، وقد بلغت قيمة الواردات السلعية الإيرانية نحو (٣٨٢٥٧) مليون دولار عام ٢٠٠٨، منها (١٨٢٨٤) مليون دولار و واردات قادمة من الدول الصناعية، و (١٩٨٠٩) مليون دولار و واردات قادمة من الدول النامية. وتعد ألمانيا هي المورد الأول للسلع لإيران، حيث بلغت قيمة صادراتها لها نحو (٤٩٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٨. وفي العام نفسه بلغت قيمة صادرات فرنسا لإيران نحو (٣١٨٦) مليون دولار، وبلغت قيمة صادرات إيطاليا لإيران نحو (٢٩٦٢) مليون دولار، وبلغت قيمة صادرات الصين لإيران نحو (٢٧٦٢) مليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات الإماراتية لإيران نحو (٢٧٥٧) مليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات الكورية الجنوبية لإيران نحو (٢٣٤٨) مليون دولار، وبلغت قيمة صادرات روسيا لإيران نحو (٢٠٨١) مليون دولار، وبلغت قيمة صادرات الهند نحو (١٢٥٣) مليون دولار، وبلغت قيمة صادرات اليابان لإيران نحو (١٢٣١) مليون دولار في العام ٢٠٠٨. (ينظر جدول ١)، ومن المؤكد أن هذه الدول وشركاتها لها مصلحة اقتصادية أكيدة في عدم تعرض إيران لأي خطر على صادراتها النفطية، لأن إيران إذا فقدت إيراداتها النفطية فإنها لن تكون قادرة على تمويل وارداتها، ومن ثم ستتقلص وربما تنهار وارداتها من شركائها التجاريين الرئيسيين الذين أشرنا إليهم آنفاً.

جدول (١)

التوزيع الجغرافي للتجارة السلعية الخارجية لإيران للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٠)

(مليون دولار)

الدولة	صادرات ايران الى الدول المذكورة					واردات ايران من الدول المذكورة				
	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢٠٠٠
العالم	٢٦٨٩١	٢٤٢١٩	٢٢٠٩٠	٣١٦٨٣	٤٠٩٢١	٣٨٢٥٧	٣٠٦١٩	٢٢٣٢٤	١٧٦٩٠	١٤٣٤٧
الدول الصناعية	١٢٢٨٥	١٠٢٩٧	٩٤٦٩	١٤١٩٢	١٧١٦٩	١٨٢٨٤	١٤٤٧٤	١٢٤٦٨	٨٧١٥	٧٣٥٦
الدول النامية	١١٢٣٠	١٠٢٧٩	٨٧٤٧	١٢٧٩٥	١٧٥٣٨	١٩٨٠٩	١٦٠١٨	٩٧٤٢	٨٨٤١	٦٨٩٣
اليابان	٤٨٦٩	٤٥٦١	٤٣١١	٦٧٦٤	٧٥١٥	١٢٣١	١٢٣٦	٧١٤	٧٨٧	٦٨٤
الصين	١٦١٢	٢٢٠٣	٢١٣٣	٣٠١٤	٣٩٦١	٢٧٦٢	٢٥٥٠	١٠٤٦	٨٨٧	٥٦٥
الماتيا	٤٧٨	٣٣٠	٢٧٣	٢٩٢	٤٤٣	٤٩٠٠	٣٣١٨	٣٧٧٧	١٨٠٧	١٥٠٤
إيطاليا	٢٠٣٢	١٩٢٠	١٦٢٠	١٩٤٦	٢٤٥٢	٢٩٦٢	٢٤٤٢	١٣٨٩	٩٩٦	٨٥٦
فرنسا	٩٦٠	٦٧٠	٧٢٠	١٠٧٨	١٦١٤	٣١٨٦	٢٥٩٨	١٣١٨	١١٠٩	٦١٧
كوريا الجنوبية	٢١٧٥	١٩٠٨	١٢١٤	١٦٧٧	٢٢١٤	٢٣٤٨	١٩٥٦	٨٩٤	٩٥٨	٧٣٧
الامارات	٢٨٦	٣١٦	٣٣٢	٣٦٤	٣٩٨	٢٧٥٧	٢٣٩٥	٢١٥٢	١٦٣٣	١١٥٤
تركيا	٧٤٢	٧٦٣	٨٣٧	١٦٩٢	١٧٨٣	٨٩١	٥٨٧	٣٦٩	٢٩١	٢٣٣
روسيا	٤٩	٣١	٤٥	٥٦	١٠١	٢٠٨١	١٤٥١	٨٧٤	٩١٤	٩٢٠
هولندا	٩٨٩	٢٠٦	٦٢٠	١١٧١	١٦٥٥	٧١٥	٤٦٥	٣٠٨	٣٤٦	٢٧٠
اسبانيا	٧٦٤	٧٥٢	٦٣٩	٩٤٨	٩٧٨	٦٠٤	٥٠٥	٣٠٠	٣٠٨	٣٤٣
الهند	٤٢٨	٤٦٢	٢٤١	٢٤١	٣٣٣	١٢٥٣	٩٣٧	٧١٧	٥٦١	٢٥٤

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2009, p. 259-260

رابعاً - الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات :

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، حاولت الولايات المتحدة احتواء إيران، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فرضت عليها عقوبات عديدة. ولمواجهة هذه التدابير طورت إيران استراتيجية مضادة أطلق عليها اصطلاحاً "الاحتواء المضاد"، التي تتضمن بدورها سبعة مكونات رئيسية، تتمثل في:

أولاً: إيجاد حالة الشقاق بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين، فالزعماء الإيرانيون يعتقدون أن تنمية العلاقات الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي ستسمح لهم باستغلال الاختلافات بين أعضاء الاتحاد والولايات المتحدة، ومن ثم تثبط من عزائمهم عن السعي لتغيير النظام أو دعم سياسة الاحتواء الشامل التي تنفذها واشنطن، أو دعم أي قرارات تمررها الإدارة الأمريكية لفرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن، أو مساندة أي هجوم عسكري. وعلى الرغم من تخلي الاتحاد الأوروبي عن سياسة "الحوار البناء" عقب استئناف إيران لتخصيب اليورانيوم في عام ٢٠٠٣، وفرضه عقوبات محدودة لكبح طموحات إيران النووية، فإن الاتحاد الأوروبي يبقى الشريك التجاري الأكبر لإيران، فقد زادت واردات دول الاتحاد الأوروبي من طهران من (٦.٣) مليار يورو في عام ٢٠٠٣ إلى (١٢.٦) مليار يورو في عام ٢٠٠٧، بينما بقيت صادرات هذه الدول إلى إيران في المستوى ذاته، حوالي (١١.٢) مليار يورو خلال الفترة ذاتها. (٤٢)

وعلى الرغم من ذلك تبقى حقيقة أن موافقة كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا على إحالة ملف إيران النووي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن في العام ٢٠٠٥، (٤٣) وموافقة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي خلال قمتهم في العاصمة البلجيكية في ٢٦ تموز / يوليو ٢٠١٠ على فرض عقوبات أشد لمعاقبة طهران على عدم تعاونها في ما يتعلق ببرنامجه النووي، قد أثبتت محدودية هذه السياسة الإيرانية، فهذا التحرك من قبل القوى الأوروبية الرئيسية قد مثل هزيمة لطهران ونصراً واضحاً لواشنطن.

ثانياً: تعزيز التعاون مع الدول التي بوسعها موازنة قوة الولايات المتحدة مثل روسيا والصين، إذ وقعت إيران اتفاقات اقتصادية وعسكرية رئيسية مع هذين القطبين بوصفهما حليفين طبيعيين، وذلك نظراً لمعارضتهما للأحادية الأمريكية. (٤٤) لكن دعم الدولتين لعقوبات الأمم المتحدة على طهران

(كما حدث في قرارات مجلس الأمن (١٧٣٧ ، ١٧٤٧ ، ١٨٠٣ ، ١٩٢٩) تثبت أن الدولتين قد يميلان باتجاه واشنطن أكثر من طهران، في حالة تلاقي المصالح او تعاضم الضغوط عليهما.

ثالثاً: استخدام مصادر النفط لمكافأة الحلفاء، إذ تعتمد إيران على ما يمكن أن يُطلق عليه تسميته " دبلوماسية النفط " ، ويذكر ان الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رافسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) قد حاول استغلال الاحتياطي النفطي الإيراني الهائل لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. ففي أوائل عام ١٩٩٥، وقعت إيران عقداً مع شركة الطاقة الأمريكية "كونوكو" بقيمة (١.٦) مليار دولار لتطوير (٢) من حقولها النفطية البحرية، وهي أكبر صفقة من نوعها بين الدولتين منذ عام ١٩٧٩. غير أن معارضة الكونجرس وبعض جماعات الضغط الأمريكية حالت دون إتمام الصفقة. (٤٥) بل إن إدارة بيل كلينتون أصدرت قراراً تنفيذياً يحظر على الشركات الأمريكية الاستثمار في قطاع النفط الإيراني. وفي العام الذي يليه تم تمرير قانون العقوبات الليبي الإيراني الذي يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية، العاملة في قطاع النفط الإيراني، في حالة تجاوز استثماراتها (٢٠) مليون دولار.

وردًا على ذلك، وقعت طهران، في العام ١٩٩٧، عقداً بقيمة (٢) مليار دولار مع شركة النفط والغاز الفرنسية "توتال" لاستغلال حقل غاز فارس في الخليج، وهو ما يتجاوز بنحو (٥٠) ضعفاً الحد الأعلى الذي حدده قانون دامتو للمبالغ المستثمرة في إيران. (٤٦) ولتحصين نفسها ضد تأثير العقوبات التي فرضها الغرب، اتجهت طهران بتجارها النفطية إلى أسواق جديدة. فقبل الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، كانت الدول الخمس الكبرى المستوردة من النفط الإيراني هي: فرنسا، ألمانيا الغربية، المملكة المتحدة، إيطاليا، اليابان. لكن بحلول عام ٢٠٠٨، كانت الدول هي: اليابان، الصين، الهند، كوريا الجنوبية، إيطاليا. (٤٧)

رابعاً: خلق دوائر للنفوذ في كل من سوريا ولبنان وفلسطين وأفغانستان والعراق، وذلك عبر دعم الجهات الموالية لها، فضلاً عن مساندة ما يعرف بـ"جبهة الممانعة" في الصراع العربي (الإسرائيلي). وعلى الرغم من أن دعم إيران لحزب الله والفلسطينيين وحركات التحرر في المنطقة كان يقوم في البداية على أساس أيديولوجي،(٤٨) فإنه الآن يستند على أسباب استراتيجية، تتعلق بتقليل حدة الضغوط على إيران كلما اشتدت الضغوط الأمريكية والغربية عليها بسبب برنامجها النووي وطموحاتها الإقليمية، وفتح جبهات أخرى لاستنزاف قوى الجهات المعادية لها وشغل انظارها بعيداً" عن إيران من خلال زجها في صراعات ثانوية .

خامسا: التحرك الإيراني نحو آسيا: تمكنت إيران في النصف الثاني من عقد التسعينيات من تأمين أسواق آسيوية لاستيعاب كمية النفط الخام التي كانت تستوردها الشركات الأمريكية والتي تبلغ (٦٠) ألف برميل يوميا" بعد توقف هذه الشركات عن استيرادها نتيجة الحظر المفروض عليها.(٤٩) يضاف إلى ما سبق ظهور مشروعات إيرانية طموحة في قارة آسيا ، كان أبرزها ما يعرف باسم "طريق الحرير الجديد" ، الذي افتتح في ١٣ أيار / مايو ١٩٩٦ ، وهو خط سكك حديد يصل الصين بأوروبا، ويصل الشرق الأوسط والخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران، كما يربط إيران بدول آسيا الوسطى، وقد نجحت طهران في استغلال هذا الطريق لإضعاف الحظر التجاري الأمريكي، حيث أتاح هذا الطريق لإيران نقل بضائع تصل إلى (١٥) مليون طن سنويا".(٥٠) كما أن هذا الخط يعد بوابة ومنفذاً لإيران إلى البحر المتوسط عبر تركيا ومنفذاً في الوقت نفسه إلى الخليج العربي، مما سمح لإيران بتنمية تجارة الترانزيت، وقد فتح هذا الطريق لإيران الباب واسعاً نحو أسواق دول آسيا الوسطى.

سادسا:التقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي :اتجهت الحكومة الايرانية ،في ظل مساعيها الحديثة للتقليل من وطأة العقوبات المفروضة عليها ، ولتحييد مواقف دول مجلس التعاون في اي مواجهة عسكرية محتملة مع الولايات المتحدة او (اسرائيل) او كليهما ،لتحسين وتنمية علاقاتها مع دول المجلس سياسيا" واقتصاديا" ،لاسيما وان العلاقات بين الجانبين مرت بفتور بعد دعم الخليجيين للعراق اثناء الحرب مع ايران (١٩٨٠ – ١٩٨٨).

وقد تبنت ايران في سعيها للتقارب مع معطيات دول المنطقة، وخاصة دول الجوار الخليجية ،ستراتيجية " المبادأة " في السياسة الخارجية ،وهي استراتيجية لا تنتظر مبادرات بل تقدمها وردود افعالها جاهزة ليس فيها مجال للتردد ،مما يجعل علاقاتها مع هذه الدول تتسع وتنكمش حسبما تحدد المصالح المشتركة للطرف اصحاب المصلحة وليس أي اعتبار اخر .(٥١) وبالفعل اثبتت هذه الاستراتيجية فاعليتها في تحسين علاقات ايران بدول الخليج العربية ونجم عنها تطورات ايجابية على المستوى الاقتصادي ، من مؤشرات تنامي العلاقات التجارية بين الجانبين ، إذ تشير الاحصائيات الى ارتفاع حجم التبادل التجاري الى (٦٩٩٤.٧٢) مليون دولار في عام ٢٠٠٦ ، في حين كان لا يتعدى (١٨٥٢) مليون دولار عام ٢٠٠٠ .(٥٢)

سابعا: التوجه الإيراني نحو أفريقيا وأمريكا اللاتينية : إن السياسة الخارجية الإيرانية تحاول في الآونة الأخيرة فتح مزيد من دوائر التعاون مع كافة التجمعات، سواء كانت في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية وغيرها، وإن هذا النشاط يسير بالتوازي مع الضغوط الأمريكية والغربية بسبب برنامجها النووي، وتهدف من هذه التحركات إلى كسب مزيد من التأييد الدولي لمواقفها، وإرسال رسالة إلى الدوائر الغربية تحديداً " مفادها أن لديها القدرة على الانفتاح؛ لتغيير الصورة النمطية عنها والتي تصفها دائماً بالتشدد! . ويمكن ان نلخص دوافع التوجه الإيراني صوب أفريقيا بعاملين رئيسيين :

١- **دافع سياسي:** يتمثل في رغبتها في كسب تأييد الدول الإفريقية للمواقف الإيرانية، خاصة أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، إلى جانب رغبتها في القيام بدور يتجاوز الإطار الإقليمي، الأمر الذي يساعدها على امتلاك العديد من الأدوات التي تمكنها من المساومة في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة والملحة عبر بناء عدة محاور، تؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى. (٥٣)

٢- **مصالح اقتصادية:** لطهران أهداف اقتصادية في إفريقيا لا تخفى على أحد، ومن بين ذلك الحفاظ - عبر علاقات طهران بالدول الإفريقية النفطية - على أسعار النفط وتفعيل منظمة أوبك لتعبير قراراتها عن الدول المنتجة وليس المستهلكة للنفط، وإيران رغبة في الوقت ذاته في الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الإفريقية إليها، وتعزيز التبادل التجاري والاتفاق على التنسيق في استكشاف الموارد الاقتصادية، في ظل احتفاظ القارة الإفريقية باحتياطيات ضخمة من المواد الخام الطبيعية، كما أن القارة سوق مواتية لتسويق المنتجات الإيرانية. وتشير تقديرات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران والدول الإفريقية يصل إلى حوالي (٣٠٠) مليون دولار سنوياً وهو مرشح للارتفاع خلال السنوات القادمة. (٥٤)

أما فيما يتعلق بالتوجه الإيراني صوب أمريكا اللاتينية ، فقد رأت إيران أن ثمة مصلحة لها في تطوير علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية لتأسيس تحالف مناوئ للولايات المتحدة يضم فنزويلا وبوليفيا ونيكارغوا. ومن جانبه دعم الرئيس الفنزويلي (هوجو شافيز) فكرة هذا التحالف، فخلال زيارته لطهران في حزيران / يوليو ٢٠٠٦ قال شافيز أمام حشد في جامعة طهران "إننا نسعى لإنقاذ البشرية ووضع حد للإمبراطورية الأمريكية"، وبعد عام من زيارته الأولى عاد شافيز لطهران مرة أخرى واستقبله المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، وهو شرف الاستقبال الذي يُمنح فقط للشخصيات السياسية القريبة من إيران، وعلق حينها وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متقي)

قائلاً: " هوجو شافيز أصبح زائراً" دائماً" ل طهران وللمنطقة في ظل زيارته المتكررة للجمهورية الإسلامية"، وقد استغل نجاد زيارة شافيز ليعلن عن إقامة "التحالف الموحد" ضد الولايات المتحدة. (٥٥) وقد ساهم زيادة حجم التبادل التجاري بين إيران و فنزويلا في دعم العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، ففي أبريل / نيسان ٢٠٠٧ كشف وزير الخارجية الإيراني منوشهر منقي عن أن حجم التبادل التجاري مع فنزويلا وصل إلى (١٨) مليار دولار، وهو ما يعد دلالة على انتعاج طهران إستراتيجية القوة الناعمة في أمريكا اللاتينية. (٥٦) ومن ناحية ثانية، تعد كوبا جزءاً من التحالف الإيراني - الفنزويلي، فجاناب استضافتها مؤتمر حركة عدم الانحياز في عام ٢٠٠٦، انضمت هافانا إلى طهران وكراكس في جهودهما لتشكيل جبهة مشتركة وذلك للالتفاف على العقوبات الأوروبية والأمريكية المفروضة على كل منهم.

وقد استخدمت كل من إيران و فنزويلا عواندهما النفطية لتشجيع الدول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا على انتعاج سياسات معادية نحو الولايات المتحدة، وبالطبع كانت نيكاراغوا وبوليفيا أول المستهدفين في أمريكا اللاتينية، فبعد أيام قليلة من تنصيب دانيال أورتيجا رئيساً لنيكاراغوا علق نجاد قائلاً: " لقد عادت الثورة الاشتراكية السابقة إلى السلطة، وكلا الدولتين لديهما أفكار متشابهة فضلاً عن كونهما عدواً مشتركاً لواشنطن". ومن جانبه توجه أورتيجا إلى طهران على متن طائرة فُدمت إليه من الزعيم الليبي معمر القذافي، وشدد أورتيجا خلال هذه الزيارة على عمق الروابط بين إيران ونيكاراغوا، وبعد شهر من تلك الزيارة وقعت الدولتان عدداً من اتفاقيات التجارة ووافقت طهران على تقديم (٣٥٠) مليون دولار كتمويل لميناء نيكاراغوا، وبعد الإعلان عن هذه الاتفاقيات وصف أورتيجا الولايات المتحدة بـ" الدولة الإرهابية"، وأكد كذلك دعمه للبرنامج النووي للجمهورية الإسلامية. (٥٧)

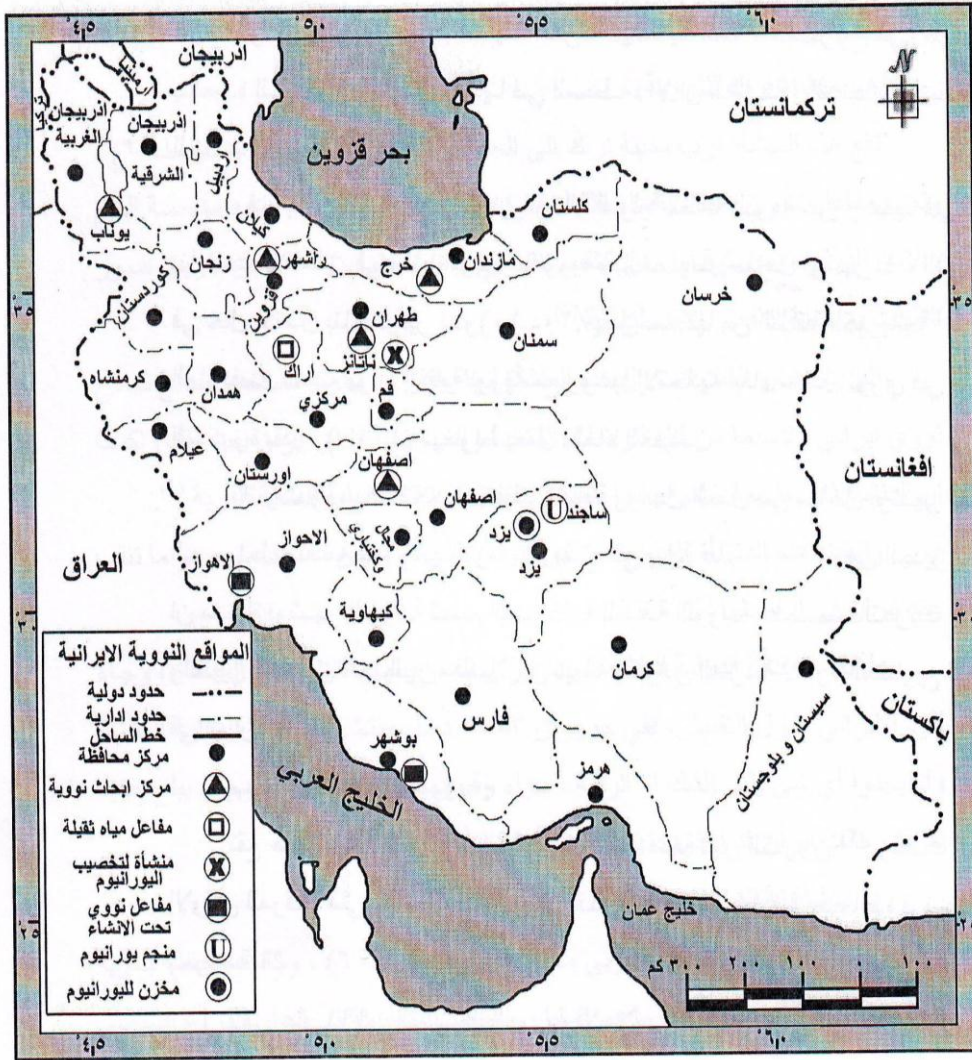
وتعد بوليفيا الحليف الثالث والأهم لإيران في أمريكا اللاتينية، فقد رحبت لاباز تحت قيادة الزعيم البوليفي (جوان إيفو موراليس) بالتحالف مع إيران . وكما فعلت إيران مع نيكاراغوا فقد قدمت لبوليفيا مساعدات تقدر بـ (١.١) مليار دولار في مجال التعاون الصناعي، وفي الرابع من سبتمبر/ ايلول ٢٠٠٧ وفي خضم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز العقوبات ضد الجمهورية الإسلامية، أعلن وزير الخارجية البوليفي (ديفيد شوكويهانكا) تأييده لحق إيران النووي، بل ودعا المجتمع الدولي إلى دعم موقف الجمهورية الإسلامية، ومن جانبها كافأت طهران بوليفيا بفتح سفارة في لاباز. (٥٨)

خامساً - الخيارات المستقبلية للعقوبات المفروضة ضد إيران :

هناك ثلاث رؤى حول مستقبل العقوبات المفروضة على إيران يمكن الإشارة إليها كالاتي :

السيناريو الأول: العقوبات تمهيدا " للمواجهة العسكرية: فعلى ضوء هذا السيناريو الهدف الرئيسي من فرض العقوبات هو إعداد الرأي العام وزعزعة الإقتصاد الإيراني تمهيدا لشن حرب عليها. وكانت أمريكا قد استخدمت هذا السيناريو في الهجوم على العراق، لكن الموضوع الجدير بالملاحظة هنا هو أن الرأي العام العالمي لا يشعر بالثقة حيال الأهداف التي تخطط لها الإدارة الأمريكية وليس مستعداً للحرب في الوقت الراهن . كما إن الإدارة الأمريكية غير قادرة على إدارة عمليات عسكرية في جبهة ثالثة، بعد أفغانستان والعراق، كما أن سياسات أوباما تركز على العمل الدبلوماسي في حل المسائل ذات الصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية.(٥٩) وهنا يأتي الدور لبحث موضوع آخر هو شن هجوم (إسرائيلي) محتمل، وفي هذه الحالة يبدو أن (إسرائيل) ليست في موقف يؤهلها لإدارة العمليات العسكرية بسبب الأزمات الداخلية التي تعصف بها ومعارضة الرأي العام العالمي خاصة بعد الهجوم على قافلة الحرية، كما إن هناك صعوبة في ضرب المنشآت النووية الإيرانية بسبب توزعها في مناطق عديدة وفي أماكن سكنية،(خارطة ٢) عكس المفاعل النووي العراقي (تموز) الذي تم ضربه بسهولة ؛ لأنه في مكان واحد ومنطقة معزولة، ويؤكد (روبرت جيتس) المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية : " إنه من غير المحتمل أن تكون ضربة مثل هذه فعالة، بل قد تضر بالمصالح الأمريكية؛ لأن إيران لديها عدد من المنشآت النووية منتشرة في البلاد؛ مما سيجعل من الصعب على (إسرائيل) استهداف مواقع نووية إيرانية رئيسية تقع في المدن أو بالقرب منها؛ حيث سيزيد ذلك من فرص إيقاع ضحايا بين المدنيين " . بل إن عواقب الضربات قد تدخل المنطقة في صراع أوسع، وتتطلب تدخلا "أمريكيا" لحماية (إسرائيل) في ضوء التهديدات الإيرانية بالرد وتدمير المدن (الإسرائيلية) ، كما أن ضرب إيران سيثير التساؤلات حول الانتقائية الأمريكية في ضرب إيران دون كوريا الشمالية، على الرغم من أن برنامج الثانية أخطر من الأولى. وبالنتيجة فإن هذا الكيان يحبذ الضغط على أمريكا للقيام بعمليات عسكرية . وعلى الرغم من ذلك ، يشير المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الـ (CIA) "مايكل هايدي"، في شرحه للمعطيات الإستراتيجية للموقف الأمريكي، إلى أنّ "خيار الضربة العسكرية للمنشآت النووية الإيرانية يبدو حتميا"؛ لأن الدبلوماسية على وشك الفشل. لقد اخترنا سياساً

خارطة (٢) المواقع النووية الإيرانية



المصدر: لطيف كامل كليوي حجيل الجابري ، التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه المشروع النووي الإيراني : دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٥ .

الانخراط فاستمروا في التقدّم في برنامجهم. صوّتوا للعقوبات، فاستمروا أيضا في التقدّم. حاولنا إقناعهم بالعدول عبر النصح تارة وعبر الردع تارة أخرى، لكنهم استمروا في المضي قدما". (٦٠) ومن هذا المنطلق، تخضع إدارة أوباما حاليا لضغوطات عديدة لدراسة الخيار العسكري جديا، والانتقال من مرحلة التهديد باستخدام هذا الخيار، بوصفها عنصرا ضاغطا على إيران لحملها على الالتزام بمحددات المسار الدبلوماسي للأزمة، إلى الاستخدام الحقيقي للقوة العسكرية ضدها لمنعها من الحصول على السلاح النووي. ومن هذه الضغوطات:

١- أنّ الحكومة الإيرانية لا زالت إلى الآن تعتمد سياسة المماطلة وكسب الوقت، وهو مؤشر سلبي يضع المزيد من الضغوط على إدارة أوباما، ويتيح لخصوم هذه الإدارة أيضا "الضغط عليه على اعتبار أنّ خياره السياسي والدبلوماسي قد فشل وأن عليه الانتقال إلى الخيار العسكري. لاسيما وأن أوباما قد أعلن في الأول من يوليو/ تموز ٢٠١٠ أن موقف الولايات المتحدة وردود فعلها أصبحت ترتبط من الآن فصاعدا" بفعل الإيرانيين أنفسهم وبما ستقوم به حكومتهم. (٦١)

٢- الموقف المتشدد للمحافظين الجدد وصقور الجمهوريين، وفي طليعتهم شخصيات مثل السيناتور جون ماكين وجو ليبرمان فضلا عن جون بولتون وغيرهم من رموز الحرس القديم لبوش الابن إذا صح التعبير. ويضغط هؤلاء على الرئيس الأمريكي عبر قنوات عديدة، وخاصة عبر الكونغرس عن طريق إعداد تشريعات تدفع الرئيس إلى الخيار العسكري دفعا، أو عن طريق الإعلام حيث يتم الضغط على الرئيس بالترويج لحتمية فشل الخيار الدبلوماسي المتبع حتى الآن، ومن ثم حشد الرأي العام خلف استغلال العقوبات القاسية للقيام بضربة عسكرية. (٦٢)

٣- ضغط الحكومة (الإسرائيلية) واللوبي (الإسرائيلي) في واشنطن، ومنها "إيباك"، وهي تضغط باتجاه حسم الموقف مع إيران، وضرورة تحرك الإدارة الأميركية بشكل قاس وسريع، وتهدد في الوقت عينه بالتحرك الذاتي الأحادي حال عدم قيام الولايات المتحدة بأي عمل ذي قيمة، (٦٣) ما يعني عمليا "توريط أمريكا في مستنقع جديد وفق حسابات تختلف كليًا عن تلك التي تراها إدارة أوباما.

وعلى الرغم من تشديد الإدارة الأمريكية مؤخرا على عدم استبعاد الخيار العسكري، وإمكانية اللجوء إليه كخيار أخير، لاسيما أنّ العديد من استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرا تفيد بوجود دعم شعبي للخيار العسكري ضد إيران، فبحسب الاستطلاع الذي أجراه معهد (بيو ريسيرتش

سنتر) في ٢٢ دولة فإن الامريكيين هم من أكثر الشعوب تأييدا" للجوء الى الخيار العسكري ضد ايران ، إذ اعرب (٦٦ %) ممن يرفضون منهم حيازة ايران السلاح النووي عن تأييدهم لتوجيه ضربة عسكرية اليها . (٦٤) بيد أن كل من "ستيفن سيمون" - عضو مجلس الأمن القومي سابقا في عهد إدارة بيل كلينتون - و " راي تاقيه " - وهو مستشار سابق لإدارة الرئيس أوباما في الملف الإيراني، وكلاهما يشغل حاليا عضوية مجلس العلاقات الخارجية - يرون أن لجوء أوباما إلى استخدام القوة من الناحية العملية سيرتبط بمعطيات سياسية وعسكرية ليس لها علاقة بالجدول الزمني الذي من الممكن لإيران أن تحصل في نهايته على القنبلة النووية، وسيكون هناك الكثير من المثبطات التي ستحد من قدرته على القيام باستخدام القوة.(٦٥) ويمكننا ان نحدد أبرز هذه المحددات ، بالآتي :

١- طروحات أوباما فيما يتعلق باحترام الشرعية الدولية واليات العمل الجماعي ، إذ يُعد الالتزام بحكم القانون والشرعية الدولية والعمل الجماعي أمرا " أساسيا" في طروحات أوباما التي عمل بها حتى الآن، وأكد عليها أيضا" من خلال إستراتيجية الأمن القومي الأميركي ٢٠١٠ التي صدرت مؤخرا"،(٦٦) وعليه فإن الإدارة الأمريكية ستواجه مشاكل عديدة في حال استخدام القوة من دون أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار ومن دون دعم مجلس الأمن.

٢- معارضة الحلفاء للحرب: قد يكون من اليسير على الادارة الامريكية إلقاء اللوم على الصين وروسيا لدورهما في منع فرض المزيد من الإجراءات القمعية التي تعتمد على القوة ضد إيران، لكن الأمر يتعدى ذلك؛ فحتى الحلفاء مثل بريطانيا وفرنسا - حيث الرأي العام هناك يعارض الآن الاستمرار في الحرب على أفغانستان - سيكون من الصعب عليهم تقبل فكرة حرب جديدة. علما" بأن إدارة أوباما استثمرت كثيرا بعد بوش الابن في تطوير علاقاتها مع القارة العجوز وأيضا في تطوير العلاقات مع روسيا، وسيكون عليها التفكير مرتين بخصوص هذه المكاسب إذا ما تقرّر ضرب إيران.

٣- مراعاة مخاوف وتحفظات دول الخليج العربية : فعلى الرغم من أن واشنطن قادرة بالتأكيد على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية من دون مساعدة أو تعاون الأمم المتحدة أو أوروبا، إلا أنه سيكون من الصعب عليها فعل ذلك من دون مساعدة "الدول الصغيرة الواقعة على الضفة العربية من الخليج" ، فالقيام بحملة على إيران لن يتطلب فقط موافقة هذه الدول الصريحة، بل استعدادها لتحمل وامتصاص الرد الإيراني الغاضب والعنيف لسنوات قادمة. وعلى الرغم من أن المعاهدات القائمة لا تجبر واشنطن من الناحية القانونية على مساعدة هذه الدول، لكن الالتزامات الإستراتيجية

تُزْم واشنطن بالدفاع عنها، ويجب على الإدارة الأمريكية أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار عند دراستها لخيار استعمال القوة.

فما زال من غير المعروف ماذا سيكون عليه حجم الرد الإيراني؟ وما إذا كانت واشنطن ستنتج في إفهام النظام السياسي الإيراني أن الحملة العسكري هي لمعاقبته على برنامجه للتسلح النووي وليس للإطاحة به ، بما يسمح لواشنطن بالسيطرة على مخرجات العمل العسكري والرؤية الإستراتيجية؟ أم أنها ستفشل بذلك بشكل يؤدي إلى تصعيد متبادل بحيث يفقد الملف النووي برمته سياقه وينتقل إلى مواضع وملفات أخرى، وإلى فوضى إقليمية خاصة بعدما أعلن ممثل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الحرس الثوري (علي سعدي)، أن "لبنان فضلا عن فلسطين والعراق، تمثل خط المواجهة الأمامي لإيران ضد أعدائها"، وتبعه تهديد "الحرس الثوري" على لسان مساعد القائد العام للحرس الثوري الإيراني للشؤون السياسية العميد "يد الله جواني" بزعة أمن الخليج ، بقوله : (لو قام الامريكيون بأي مغامرة فان امن المنطقة سيتعرض للخطر) مشيراً " (أن امن الخليج للجميع وليس لأحد).(٦٧)

السيناريو الثاني : العقوبات لغرض احتواء وردع ايران : وبموجب هذا السيناريو فإن الهدف من فرض المزيد من العقوبات على ايران هو لغرض إحتواء ايران وردع قدراتها . وترى هذه النظرة انه بالنظر لما كان المشروع النووي الإيراني يسير الى الامام وفق المنطق والشرعية الدولية ولا يتعدى إطار قوانين وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فلاضير من خيار التعايش مع ايران نووية . وعلى الرغم من أنّ الإدارة الأمريكية تنفي أن يكون التسليم بإيران نووية أمراً "مقبولاً"، أو أنّ اعتماد سياسة الاحتواء يعدّ خياراً "مطروحاً على الطاولة، وهو ما عزّزه تصريح وزير الدفاع روبرت غينس في ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٠ الذي قال: " لا أعتقد أننا جاهزون حتى لمجرد الكلام عن احتواء إيران نووية..لا يمكننا قبول فكرة إيران مسلحة نوويا على الإطلاق" .(٦٨) يرى عدد من الخبراء من مدرسة "الواقعية السياسية" أنّ على الولايات المتحدة القبول بـ"إيران نووية" إذا ما فشلت العقوبات الحالية في تحقيق أهدافها. وفي هذه الحالة، سيكون على الإدارة الأمريكية أن تنقل جهودها للتركيز على إستراتيجية "احتواء وردع" للتعايش مع إيران نووية، وهو خيار كان أوّل من طرح فكرته الجنرال "جون أبي زيد" قائد القيادة المركزية الأمريكية الوسطى بين أعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ . ويعتقد (أبي زيد) " أنّ بالإمكان التعامل مع إيران نووية عبر تطبيق سياسة مماثلة لتلك

التي كانت واشنطن تتعامل بها مع الصين وروسيا التي تفيد بشكل صريح وواضح أنّ استخدام الضربة الأولى للسلاح النووي من قبل أي منهما سيؤدي إلى رد فعل من شأنه تدمير البلد تدميرا كلياً. ومع الاعتقاد بأنّ إيران ليست دولة انتحارية، فإن معادلة الردع المستخدمة ضدها ستنتج في هذه الحالة". (٦٩) كما يُعد مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق والخبير الإستراتيجي (زبيغنيو بريجنسكي) من أبرز مؤيدي هذا الخيار حالياً، وهو يرى " أنّ امتلاك إيران للسلاح النووي لن يغيّر شيئاً من المعادلة، وأنّ سياسة الاحتواء التي نجحت في حقبة الحرب الباردة ستنتج أيضاً مع الملالي؛ لأنّه ما من سابقة في تاريخ إيران تشير إلى أنّ النظام انتحاري ". (٧٠)

على الرغم من أنّ إدارة الرئيس الأمريكي أوباما لم تتبنّ هذا الموقف، إلا أنّ العديد من المراقبين يعتقدون أنّ الإدارة ذاهبة في هذا الاتجاه واقعياً، خاصّة بعدما تسرّبت العديد من المؤشرات التي توحى بذلك خلال المرحلة السابقة. وهناك من المحللين والخبراء من بدأ بطرح نقاش حول الكيفية التي يمكن فيها التعامل مع إيران نووية، ككلّ من البروفيسور (كينيث والتز) الذي قال : " سيكون من المستغرب إن لم تناضل إيران للحصول على الأسلحة النووية، وأعتقد أنّه ليس علينا أن نقلق إذا فعلت ذلك؛ لأنّ الردع النووي أثبت فعاليته بنسبة (١٠٠%) حتى يومنا هذا، فقد ردعنا قوى نووية كبرى كالاتحاد السوفيتي والصين؛ لذلك اطمئنوا وناموا بارتياح ". و كذلك جايمس ليندساي (James M. Lindsay) ، نائب رئيس مجلس العلاقات الخارجية الامريكية ، الذي رأى أنّ على الولايات المتحدة أن تفرض على "إيران نووية" ضمن سياسة "الاحتواء والردع" ثلاث لاءات: " لا لإطلاق أية حملة عسكرية تقليدية ضد أي دولة "، " لا لنقل الأسلحة النووية أو المعدات أو التكنولوجيا النووية لأي طرف "، و" لا لدعم الإرهابيين "، على أن يتضمن العقاب تجاه أي خرق إيراني لهذه اللاءات، القيام برد عسكري بكل الوسائل المتاحة بما فيها استخدام السلاح النووي. (٧١)

وقد فهم بعضهم هذا النقاش على أنّه توطئة لتقبّل فكرة التعايش مع إيران نووية، خاصّة إذا ما تمّ أخذه في سياق العديد من المؤشرات التي توحى بأنّ الإدارة الأمريكية تذهب في هذا الاتجاه فعلاً، منها:

١- ففي يوليو/ تموز ٢٠٠٩، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون: "إذا قامت الولايات المتحدة بإنشاء مظلة دفاعية أمنية في المنطقة، فمن غير المحتمل أن تصبح إيران أقوى أو أمن مما هي عليه اليوم؛ لأنه لن يكون باستطاعتها السيطرة أو الهيمنة بالطريقة التي يعتقدون أنّهم

سيكونون قادرين عليها عند حصولهم على السلاح النووي". (٧٢) وقد فهم من كلام وزيرة الخارجية هذا أنه تحضير لمرحلة ما بعد امتلاك إيران للسلاح النووي.

٢- أدخلت إدارة أوباما على الإستراتيجية النووية للبلاد من خلال وثيقة "مراجعة الوضع النووي للعام ٢٠١٠" تعديلاً مفاده من أنها ستمتنع عن استخدام السلاح النووي ضد الدول التي لا تمتلكه إلا إيران، (٧٣) وهذا الاستثناء فهم على أنه يستبطن إقراراً "ضمنياً" بتحول إيران إلى دولة نووية في المستقبل، كما فهم من هذه الخطوة أنها قد تكون تحضيراً "لإقامة مظلة نووية إقليمية لدول منطقة الخليج العربية بشكل خاص ودول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام في مواجهة إيران.

٣- التعزيزات العسكرية الأمريكية في الخليج: فالمتابع لنوعية التعزيزات العسكرية التي تجري في الخليج قد يخرج باستنتاج يقوده إلى أن واشنطن تهيب المسرح الإقليمي لعملية "احتواء وردع" ضد إيران نووية، كخطوة أولى لما يُعرف باسم "الردع الممتد" (Extended Deterrence)؛ إذ عززت واشنطن من تواجدها المباشر بقوة بحرية ضخمة في الخليج، وقامت مؤخراً بإنجاز صفقات تسلح تتضمن مبيعات أسلحة دفاعية متطورة وحديثة لصالح دول الخليج بمليارات الدولارات، مع التركيز على الأنظمة الدفاعية كنظام الدفاع الصاروخي المتطور (THAAD) المتوقع تسليمه العام ٢٠١٢ للإمارات التي تمتلك أيضاً منظومة الدفاع الصاروخي الجوي المتقدمة (-Patriot PAC 3)، فيما تمتلك دول الخليج الأخرى أنظمة دفاع صاروخية متعددة من فئة (Patriot) تعمل على تحديثها وتطويرها بشكل واسع بالتعاون مع واشنطن. (٧٤)

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا هو حول مدى أستجابة النظام السياسي الإيراني لأستراتيجية الردع؟ فمن القواعد الأساسية المتفق عليها على نطاق واسع، أنه حتى تنجح "إستراتيجية الردع النووية"، فإن على قادة الدول التي تمتلك هذه الأسلحة النووية أن يكونوا عقلانيين ومنطقيين. والعقلانية هنا يمكن تلخيص مضمونها بالخوف على الذات، والحفاظ على النفس، وهي عناصر أساسية وشروط مسبقة لجعل قاعدة "التدمير المتبادل المؤكد" فعالة ومؤثرة في حسابات الردع. وعلى الرغم من أن مؤيدي سياسة "الاحتواء والردع" يجادلون بأن النظام السياسي الإيراني قد لا يكون أيديولوجياً إلى درجة التضحية بالنفس أو الانتحار إلا أنه لا شيء يضمن عكس ذلك، خاصة أنه لا يمكن المغامرة بحسابات خاطئة في هذا المجال. أضف إلى كل ما تم ذكره، يرى عدد من الباحثين أنه يجب دوماً "الأخذ بعين الاعتبار أن قبول إيران نووية، سيزرتب عليه نتائج وأثار جانبية

خطيرة. فحتى لو افترضنا أنّ إيران لن تلقي أبداً أياً" من قنابلها النووية على أحد، فإنه وبمجرد امتلاكها للأسلحة النووية، سيكون لهذه الأسلحة تداعيات على أمن المنطقة وأمن دولها كما يجادل معارضو خيار "الاحتواء والردع"؛ إذ ستصبح إيران أكثر تشدداً" وأكثر قدرة على دعم أذرعها في المنطقة، كما ستكون واثقة أكثر من أي وقت مضى من قدرتها على التلاعب في ساحات المنطقة من العراق إلى لبنان وفلسطين والخليج. (٧٥) وعندما فالسلاح النووي الإيراني في هذه الحالة سيتحوّل من عنصر ردع إلى عنصر مغيّر لشروط وقواعد اللعبة إن لم يكن للعبة بأكملها " Game Changer" كما قال الرئيس باراك أوباما، وهو ما عاد وأكد عليه مستشار الأمن القومي الأمريكي الجنرال جيمس جونز عندما قال: إن " امتلاك إيران سلاحاً نووياً سيغيّر صورة الشرق الأوسط بأكملها نحو الأسوأ ". (٧٦)

السيناريو الثالث : العقوبات لدفع إيران لطاولة المفاوضات : طبقاً لهذا السيناريو تهدف العقوبات بالدرجة الأولى إلى بدء المفاوضات من موقع قدرة، أي بعبارة أخرى مواصلة الطريق الدبلوماسي باستخدام آلية جديدة ، إن النقطة التي تركز عليها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب هنا هي أن تطبيق العقوبات الذكية والتحذيرية من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في السياسة النووية الإيرانية، وترجح كفة الغرب في المفاوضات القادمة. وقد أكدت هذا التوجه (سوزان رايس) سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية ، بقولها: "هذه العقوبات ليست ضد الشعب الإيراني"، مشيرةً إلى أن الهدف من العقوبات التي وصفتها بأنها "مشددة ولكن ذكية في الوقت نفسه" ، هو دفع النظام الإيراني إلى تجميد برنامجها النووي واللجوء للمفاوضات. وعدت رايس، في تصريحات سابقة، أن قرار فرض العقوبات سيكون له تأثير فعلي وكبير على إيران، وتوقعت أن يحظى مشروع القرار (١٩٢٩) بتأييد غالبية الأعضاء، وقالت: "إنه قرار قوي واسع النطاق، سيفرض عقوبات مهمة وذات مغزى على إيران." وتابعت: "هدفنا هو إقناع إيران بوقف برنامجها النووي، وأن تقوم بالتفاوض بشكل بناء وجاد مع المجتمع الدولي، وسنظل ملتزمين بالمسار المزدوج عازمين ليس فقط على صدور القرار بأغلبية كبيرة، وإنما أيضاً على تطبيقه بشكل كامل وفعال." (٧٧)

وبدا المسؤولون الإيرانيون مترددين على ما يبدو حيال الرد الذي يتعين تقديمه لعرض اجراء حوار الذي قدمته القوى الكبرى فيما كانت تصوت على العقوبات. واكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية (رامين مهمنبراست) ان ايران ترفض هذا "التعاطي المزدوج" الذي تصفه

بأنه "خطأ". وكان الرئيس محمود احمدي نجاد حذر من ان ايران ستوقف النقاش المتعلق ببرنامجها النووي مع المجموعة الدولية اذا ما فرضت عقوبات عليها. وقال ان "الادارة الاميركية وحلفاءها يخطئون اذا ما ظنوا انهم يستطيعون التلويح بعصا القرار ثم الجلوس بعد ذلك لاجراء نقاش معنا. هذا شيء لن يحصل". الا ان وزير الخارجية منوشهر متقي بدا اكثر تحفظا" بقوله لشبكة (فرانس ٢٤) ان ايران "ستفكر" في ما يتعين عليها القيام به بعد اقرار العقوبات.(٧٨)

ولمخ رئيس البرنامج النووي الايراني (علي اكبر صالحى) من جانبه الى ان الحوار يمكن ان يستمر مع القوى الكبرى والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الاقتراح الذي قدمته طهران في ١٧ ايار/ مايو ٢٠١٠ لتبادل الوقود تحت اشراف تركيا والبرازيل. واذاف ان طهران سترد على "الاسئلة" التي طرحتها مجموعة فيينا (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والوكالة الدولية للطاقة الذرية) حول هذا الاقتراح، ووصف حصول هذا التبادل بأنه "ايجابي".(٧٩)

ومن جانبها عبرت الدول الغربية عن ارتياحها لفرض عقوبات جديدة على ايران لكنها اكدت في الوقت نفسه انها لا تعني انتهاء الحوار مع طهران لتسوية ملف برنامجها النووي. وكان الرئيس الاميركي باراك اوباما اكد ان العقوبات الجديدة توجه "رسالة لا لبس فيها" الى السلطات الايرانية لكنها "لا تغلق باب الدبلوماسية". وقال اوباما ان "هذا القرار سيفرض اشد العقوبات التي عرفتها الحكومة الايرانية وهذا يبعث برسالة لا لبس فيها حول تصميم الاسرة الدولية على وضع حد لانتشار الاسلحة النووية". واذاف "اود ان اقول بوضوح ان هذه العقوبات لا تغلق باب الدبلوماسية"(٨٠) من جهتها، اكدت وزيرة الخارجية الامريكية (هيلاري كلينتون) ان باب المفاوضات مع ايران سيظل مفتوحا". وقالت كلينتون للصحافيين الذين يرافقونها في جولة في امريكا الجنوبية اثر اتصال هاتفي مع الرئيس باراك اوباما، ان "هدفنا النهائي هو تفادي ان تمتلك ايران السلاح النووي". واذافت "لكننا نتمنى عودتها الى طاولة المفاوضات"، موضحة ان اي شكل لهذا الحوار لا يزال ممكنا" سواء كان مع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والمانيا (مجموعة الدول الست) او اتخذ شكلا اخر. وتابعت "نحن منفتحون على دبلوماسية فاعلة"، من دون ان تستبعد تدخل البرازيل او تركيا، الدولتين اللتين صوتتا ضد العقوبات.(٨١)

وفي باريس قال وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير في مونتريال ان العقوبات الجديدة لا تعني "رفضاً للحوار" بل "على العكس انها تأكيد لضرورة الحوار". واذاف ان "هذا الامر تم

التعبير عنه بوضوح في الرسالة التي وجهها وزراء مجموعة فيينا (الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا) الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ردا على الاتفاق بين ايران وتركيا والبرازيل. من جهتها، كررت وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون عرضها لقاء مسؤولين ايرانيين لاجاد حل لبرنامج طهران النووي المثير للجدل على الرغم من العقوبات الدولية الجديدة المفروضة عليها. وقال المتحدث باسم اشتون " تبني القرار ١٩٢٩ الذي يعكس قلق الاسرة الدولية من برنامج ايران النووي (...). يترك الباب مفتوحا لمواصلة الحوار " بين ايران والدول الست المكلفة ملف ايران. واذاف ان "العقوبات لا تشكل المرحلة الاخيرة او الحل النهائي" للمشكلة و"نأمل في ان يساهم في اعادة ايران الى طاولة المفاوضات". (٨٢)

ما يمكن الخروج به من استنتاج في النهاية يختلف عما كان بالإمكان الوصول إليه قبل استعراض التفاصيل المتعلقة بمشاكل سياسة "الاحتواء والردع". صحيح أنّ الخيار العسكري قد يكون صعبا " جدا" على إدارة أوباما، لكنّ القبول بإيران نووية له تداعيات أيضا لا تقل عن تداعيات القيام بضربة عسكرية بل تزيد عليها كما ترى العديد من الأوساط البحثية الأمريكية.

والواقع أنّ إدارة أوباما لم تغلق الباب بعد على أيّ من الاحتمالات، رسميا على الأقل، وهي لا زالت تأمل بان تؤدي الضغوطات الأخيرة على طهران إلى التوصل إلى حل عبر الطرق الدبلوماسية. وفي جميع الأحوال، فإن الخيارات الأخرى ستخضع على الأرجح لميزان الربح والخسارة لمختلف الأطراف بغضّ النظر عن طبيعة الخيار، فليس هناك خيار جيد وآخر سيء إنما هناك خيارات سيئة. وكما يقول "جاك دافيد" - مستشار في الأمن القومي وشؤون أسلحة الدمار الشامل - : (فإنه و عندما لا يتم اختيار أي من الخيارات السيئة المطروحة سواء على أمل أن يقوم الخصم بتغيير سلوكه السيئ، أو بسبب الحيرة والتردد في اتخاذ القرار، أو لأي سبب آخر؛ فإن الخيارات السيئة ستتحول حينها إلى خيارات أكثر سوءًا مما كانت عليه سابقًا) . (٨٣)

الاستنتاجات :

نخلص مما سبق إلى النتائج والاحتمالات الآتية :

١- إن العقوبات التي فرضت على إيران، الدولية منها فضلا عن الانفرادية، لم تدفع طهران إلى تغيير سياساتها؛ ولم تترك تأثيرات نوعية تدفع بإيران إلى التخلي عن طموحاتها النووية (السلمية بحسب وصفها والمشكوك بها بحسب التقديرات الغربية)، خاصة وأنه كان بإمكان طهران الالتفاف

على الكثير من هذه العقوبات بسهولة نسبية، كما أن الدول المعنية لم تلتزم بالعقوبات وحصلت خروقات كبيرة لها .

٢- إن فعالية العقوبات تتطلب وجود سياسة واضحة ومحددة المعالم، والتزاماً صارماً من الدول المعنية بتنفيذ هذه العقوبات . وبحسب استقرار السياسة الأمريكية في المنطقة يمكن القول إن الشرق الأوسط -المعني الأول بالعقوبات بوصفه المحيط الإقليمي لإيران- هو الجدار الأضعف في استراتيجية العقوبات الأمريكية، وهو من ناحية أخرى الحلقة الأقوى والركيزة الأهم لطهران وحلفائها في تجاوز العقوبات وتقليل أثارها .

٣- أن القيام بفرض مزيد من العقوبات على إيران يظل - حتى لو لم تمتلك هذه العقوبات تأثيراً كبيراً" على مجرى الأحداث - أفضل من عدم القيام بأي شيء رداً" على تصعيد الموقف الإيراني؛ فالتصعيد يجب أن يقابله رد، ولما كانت الإدارة الأمريكية ملتزمة بالخيار الدبلوماسي إلى الآن؛ فإن الرد سينحصر في هذه الحالة بمسألة العقوبات.

٤- إن أحد أهم أهداف واشنطن من فرض عقوبات جديدة هو عدم السماح لإيران بالاستفادة من عنصري الوقت والفراغ الإقليمي النسبي، وهما اللذان وفرتهما - وما زالت - الأزمة المالية العالمية، والتحديات التي تواجهها واشنطن في أفغانستان والعراق، فهذه التحديات حالت دون أن توجه واشنطن جهودها ومواردها ناحية طهران بصورة مركزة حتى الآن. وتريد واشنطن بالعقوبات الجديدة مواجهة ما تصفه بأنه "إستراتيجية طهران في كسب الوقت، والقائمة على الاستفادة من المهل الزمنية التي تمنح لها، وتوقيع الاتفاقات والتحلل منها لاحقاً"؛ وذلك بإستراتيجية مضادة تعرقل طهران وتعوقها دبلوماسياً وعملياتياً" عن تطوير برنامجها النووي أو قدراتها الاقتصادية العسكرية، فضلاً عن تجريدتها من قدراتها على المبادرة والتأثير الإقليمي.

٥- أن التلازم بين الخوف من امتلاك إيران التقنية النووية- فضلاً عن السلاح النووي -والتزام الغرب بحماية أمن (إسرائيل) ، أصبح من الحقائق الراسخة في سياسات القوى الدولية الكبرى، وأن أية إجراءات دولية أو انفرادية ستتخذ ضد إيران ستحمل بصمة هذا التلازم. لكن الظروف الدولية الحالية تكشف جلياً" بأن التصعيد العسكري لا يحظى بالأولوية لدى واشنطن لأسباب تخص القوة الأمريكية؛ فجنودها مستغرقون في حربيين مكلفتين في أفغانستان والعراق، وجهدها منصب على ترتيب الوضع الداخلي في خضم أزمة مالية عالمية ضارية أصابت الاقتصاد الأمريكي في

العمق، وأربكت سياساتها الخارجية وقدرتها على المبادرة تجاه العديد من القضايا. لهذا فإن فرض عقوبات على طهران هو الإجراء الأنسب لواشنطن في المرحلة الراهنة، وستحرص على أن تكون العقوبات مشددة كي تضمن إعاقة " طموحات إيران النووية "، أو قدرتها على التأثير الفعال في جوارها الإقليمي، بما يمنح واشنطن الفرصة لإعادة ترتيب الأوراق قبل أن تُقدم على خطوات لاحقة أكثر قسوة. وتحقيقاً لهذا الغرض تسعى الدبلوماسية الأمريكية بحرص شديد إلى تأمين إجماع واسع على إقرار العقوبات ضد إيران كي تكون فعالة وناجعة من ناحية التطبيق. وفي هذا السياق تراوحت السياسة الأمريكية بين تقديم تنازلات، أو فرض ضغوط وبوجه خاص على الدول المجاورة أو على تلك التي لها تأثير على الشأن الإيراني مثل الدول الأوروبية وروسيا والصين.

٦- وفي الختام خلص البحث الى نتيجة مفادها بأن الادارة الامريكية في عهد الرئيس أوباما لا تزال تأمل أن تؤدي العقوبات إلى إقناع إيران بالعودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى حل للأزمة النووية عبر الطرق الدبلوماسية لتفادي الخيارات الأخرى الأكثر تعقيداً وخطورة، بيد أنه برز في الأوساط الرسمية والبحثية الأمريكية خلال هذه المدة نقاش حاد حول الخطوة التالية التي يجب على واشنطن اتخاذها في حال فشلت المفاوضات، وقد أفرز هذا النقاش تيارين:

- التيار الأول: يدفع باتجاه استغلال العقوبات كقاعدة للقيام بعمل عسكري ضد إيران لضرب المنشآت النووية، ومنع إيران من الحصول على السلاح النووي.

- أما التيار الثاني: فيرى ضرورة الاستفادة من الوقت الذي تنتجه العقوبات لتعزيز خيار التعايش مع إيران نووية عبر اعتماد سياسة "احتواء وردع"؛ وذلك لتفادي الخيار العسكري برمته، والمخاطر التي قد تنجم عنه.

وقد بدا واضحاً من الطرح أنّ الخيار العسكري خيار صعب ومكلف جداً ضمن المعطيات الحالية، إلا إذا تغيرت المعادلات فيما بعد بشكل يعيد الاعتبار له، وهو أمر ينطبق بنفس الدرجة على تداعيات خيار التعايش مع إيران نووية، وتطبيق سياسة الاحتواء والردع. لكن وبغض النظر عن ذلك، فإن الحسابات ستعتمد على الأرجح - في النهاية- على ميزان الربح والخسارة بما يجمع بين الإمكانيات والظروف، ويحقق أكبر المكاسب بأقل الخسائر الممكنة، فليس هناك خيار سيء وآخر جيد وإنما خياران سيّان بالنسبة لواشنطن.

هوامش البحث ومراجعته

- ١- رقية عواشرية ، تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان و التنمية ، الطبعة الاولى ، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٢. على الرابط التالي: <http://www.geocities.com/ecosanctions>
- ٢- ينظر : هيثم المناخ ، في مفهوم العقوبات ، ص٤ ، على الرابط الآتي :
- http://www.haytham_manna.net/al_hiwar/concepte.htm .
- وينظر ايضا:"ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) ، العقوبات في القانون الدولي ، على الرابط التالي :
- <http://ar.wikipedia.org/wiki/>.
- ٣- ينظر :تقرير وكيل وزارة الخارجية الامريكي سيمون أيزنشتات عن اثر العقوبات ، مجلة الفكر السياسي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ص٨٦. على الرابط التالي :
- <http://www.awu-dam.org/politic/ind-fkr24.htm>.
- ٤- ينظر : نص المادة (٤١) من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على الرابط التالي :
- <http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml>.
- ٥- جهاد يوسف عبد الرحمن ، العقوبات الاقتصادية وحقوق الانسان ، مركز الدراسات ، أمن المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، الاردن ، أب ، ٢٠٠٤ ، ص٢ .
- 6-Kn Rao, Iran : The Target Of USA .Journal Of Astrology ,1 May 2003 ,p.3.
- ٧- خالد محمود ، الحالة الايرانية تتحدى بنعومة منطق الحرب الدائمة ، صحيفة البيان ، الملف السياسي ، في ٥ فبراير / شباط ٢٠٠٤ ، ص٢. على الرابط التالي :
<http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?pagename=Albayan/Page-/Home>.
- 8-Michael Barry , Washington-Teheran :Del`Endiguement Al`Enlisement , Politique International, No.76 ,Ete, 1997 ,p.10.
- ٩- مثنى حمدي توفيق الثويني ، العلاقات الامريكية - الايرانية للمدة ١٩٨٩ - ١٩٩٩ ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص١٦٨ .
- ١٠- اسلام عبدالله ، هزيمة " داماتو" في ايران ، موقع اسلام اون لاين بنت ، في ٨ / ٥ / ٢٠٠٣ ، ص٢ . على الرابط التالي :
- <http://www.islamonline.net>

١١- مكتب برنامج الاعلام الخارجي ، نشرة واشنطن ،وزارة الخارجية الامريكية ، في ١٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧ . على الرابط التالي :

<http://usinfo.state.gov/arabic> .

١٢- ينظر :النص الكامل لقرار مجلس الامن الدولي رقم (١٧٤٧) في ٢٤ اذار / مارس ٢٠٠٧ . على الرابط التالي :

<http://www.al-tawasul.com/MFAAR/important+documents/unsc+resolutions/unsc+resolution+1747.htm>.

١٣- ينظر :النص الكامل لقرار مجلس الامن الدولي رقم (١٨٠٣) ، في : مكتب برنامج الاعلام الخارجي ، نشرة واشنطن ،وزارة الخارجية الامريكية ، في ٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٨ . على الرابط التالي :

<http://usinfo.state.gov/arabic>.

١٤- ينظر :النص الكامل لقرار مجلس الامن الدولي رقم (١٩٢٩) ، على الرابط التالي :

http://ahrarnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=19483:---1929---9102010&catid=10:2009-01-08-16-39-37&Itemid=8.

١٥- صحيفة البيان،العدد(١٠٩٤٩) ،مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر،في ١٠/٦/٢٠١٠ . ص٢ .

١٦- ينظر : النص الكامل للتقرير على الرابط التالي :

- United States Government Accountability Office (GAO) , IRAN

SANCTIONS Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed, December2007,pp.23-34 .The following URL:

www.gao.gov/fraudnet/fraudnet.htm .

17-Shayerah Ilias,Iran`s Economic Conditions: U.S. Policy Issues ,CRS Report for Congress , RL34525,15 January 2009,p.23 .The following URL:

www.crs.gov.

١٨- احتسبت بالاعتماد على :صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، شركة ابوظبي للطباعة والنشر ، ابو ظبي ،سبتمبر /ايلول ٢٠٠٨ ،ملحق (10/5) ،ص٣٠٤ .

- ١٩- المصدر نفسه ، ملحق (11/5) ، ص ٣٠٥ .
- ٢٠- حسام سويلم ، صنع القرار الإيراني ومراكز القوى المؤثرة فيه ، مجلة الحرس الوطني ، العدد (٣٢٥) ، ١ / ١١ / ٢٠٠٩ ، ص ٤- ٥ . على الرابط التالي :
- <http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=337771>
- ٢١- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ملحق (12/5) ، ص ٣٠٦ .
- ٢٢- محمد عبدالله محمد ، قانون داماتو و رصاصه الرحمة ، شؤون سياسية ، موقع اسلام اون لاين نت ، في ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٤ ، ص ٢ . على الرابط التالي :
- [-http://www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)
- ٢٣- ينظر : (عملية قتل رحيم امريكي للاقتصاد الايراني) ، صحيفة الوقت ، العدد (٥٧٦) ، في ١٩ سبتمبر / ايلول ٢٠٠٧ ، ص ٢ . على الرابط التالي :
- [-http:// www.alwaqt .com/ index.php.](http://www.alwaqt.com/index.php)
- ٢٤- علي الطالقاني ، ملف تخصصي :الاقتصاد الايراني في مهب الريح ، شبكة النبا المعلوماتية ، اليمن ، في ٢١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠٧ ، ص ٢-٣ . على الرابط التالي :
- www.annabaa.org
- ٢٥- احمد السيد النجار ، قدرة ايران على مواجهة العقوبات الدولية ، موقع الاسلام اليوم ، في ٢٦ يوليو ٢٠١٠ ، ص ٣ .
- ٢٦- محمد حميد الصواف ، عقوبات ايران وسياسة عض الاصابع ، شبكة النبا المعلوماتية ، في ٢٨ تموز ٢٠١٠ ، ص ٢ .
- ٢٧- ينظر : (حرب البنزين في مواجهة السياسة النووية الايرانية ...) ، شبكة النبا المعلوماتية ، في ٨ أيار ٢٠١٠ ، ص ٥ .
- ٢٨- المصدر نفسه ، ص ٦ .
- ٢٩- عبد الجليل زيد المرهون ، أي تأثير ستنتركة العقوبات على ايران ، جريدة القبس ، العدد (١٣٣٣٩) ، الكويت ، في ١٧ / ٧ / ٢٠١٠ ، ص ٢ .

- ٣٠- ينظر: النص الكامل لقرار مجلس الامن الدولي رقم (١٩٢٩) ، على الرابط التالي :
http://ahrarnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=19483:---1929---9102010&catid=10:2009-01-08-16-39-37&Itemid=8.
- ٣١- ينظر: (الخزانة الامريكية تفرض عقوبات جديدة على ايران) ، صحيفة أخبار الامارات ، في ١٧ / ٦ / ٢٠١٠ ، ص ١ . على الرابط التالي :
<http://www.emiratetimes.com/news/newsfull.php?newid=382722> -
- ٣٢- احتسبت بالاعتماد على :صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ،المصدر السابق ،ص٣٠٤ .
- ٣٣- المصدر نفسه ، ص٣٠٥ .
- ٣٤- احتسبت بالاعتماد على :
- Shayerah Ilias , Iran's Economic Conditions: U.S. Policy Issues , CRS Report for Congress , RL345252, 22 April 2010,p.12-13 .The following URL: - www.crs.gov.
- 35- Ibid , p.13.
- ٣٦- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠٠٦ ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٥ .
- ٣٧- احمد السيد النجار ، العقوبات الاقتصادية على ايران من يعاقب من ؟، ملف الاهرام الاستراتيجي ،العدد (١٤٤) ، المجلد (١٢) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام) ، القاهرة ، كانون الاول ٢٠٠٦ ، ص٢ .
- ٣٨- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠٠٦ ،المصدر السابق، ص١٨٦ .
- 39-Robert Lowe and Claire Spencer , Iran ,Its Neighbours and the Regional Crises , The Royal Institute of International Affairs Chatham House, September 2006 , pp.5-6.

40- Patrick Clawson , Could Sanctions Work Against Tehran , Middle East Quarterly , Winter 2007 ,p.3.

٤١- حسام سويلم ، مضيق هرمز فى بؤرة الصراع الإيرانى- الأمريكى،مختارات ايرانية ، العدد (٨٢) ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٧ ، ص ٢ وص ٤ .

٤٢- ينظر : (قصور الرؤية الامريكية لوسائل الردع الإيرانية) ، شبكة النبا المعلوماتية ، مؤسسة النبا للثقافة و الاعلام ، ٨ تموز ٢٠١٠ ، ص ٤ .

٤٣- ينظر : (مسار تدهور العلاقات الايرانية - الاوروبية) ، تقارير ، مركز الخليج للأبحاث ، فى ٩ أغسطس / أب ٢٠١٠ ، ص ٢ . على الرابط لتالى :

- <http://www.gulfinthemedial.com/javascript/gimlv.js>.

٤٤- ينظر : ماجد بن عبد العزيز التركي ، عن العلاقات الروسية الايرانية وتقاطعاتها الخليجية ، صحيفة الحياة ، لندن ، فى ٣١ / ٥ / ٢٠٠٩ ، ص ٣ . وينظر أيضا" : علي حسين باكير ، الصين والنفط الايراني والملف النووي ، مصدر سابق ، ص ٢ .

٤٥- ايمان التوني ، امريكا وايران ...تهديدات تخترقها صفقات بالمليارات ، أخبار العالم ، فى ١٨ / ٨ / ٢٠٠٩ ، ص ٤ . على الرابط التالى :

- <http://www.akhbaralalam.net/news-detail.php?id==28358>.

٤٦- اسلام عبدالله ، هزيمة داماتو فى ايران ، قضايا اقتصادية ، اسلام اون لاين .نت ، فى ٨ / ٥ / ٢٠٠٣ ، ص ٢ . على الرابط التالى :

- <http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/05/article04.shtml>.

47-Shayerah Ilias,Iran`s Economic Conditions: U.S. Policy Issues ,CRS Report for Congress ,op.cit , pp.21- 22.

٤٨- اسماعيل ابراهيم كاخيا ، ايران تتحدى موازين القوى العالمية ، تقارير ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد (٩٧) ، الرياض ، فى ١ / ٦ / ٢٠٠٩ ، ص ٤ - ٥ .

- <http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?>

٤٩- اسلام عبدالله ، مصدر سابق ، ص ٤ .

- ٥٠- محمد السعيد أدريس ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط ٢٠٠٠ ، ص٧٢-٧٣ .
- ٥١- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، (المبادأة السياسية) : (تهاجم سياسي) ، مصطلحات إيرانية ، مختارات إيرانية ، العدد (٤٣) ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٤ ، ص٢ . على الرابط التالي : <http://www.ahram.org.eg/acpss/>
- ٥٢- صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ ، العدد (٢٥) ، ابوظبي ، ٢٠٠٧ ، ص٥٤ - ١٦٧ .
- ٥٣- أيمن السيد شبانة ، السياسة الإيرانية في إفريقيا : أفق جديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٠) ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٥ ، ص٣ .
- ٥٤- احمد حسين الشيمي ، إفريقيا.. ساحة للسياسة الخارجية الإيرانية ، أخبار وتحليلات ، اسلام أون لاين.نت ، ١٢ مارس ٢٠٠٨ ، ص٣ . على الرابط التالي :
- <http://www.islamonline.net/Templates/Arabic/NewsA.css> .
- ٥٥- عياد البطنجي ، العلاقات الإيرانية - الأمريكية اللاتينية ..مشروع استراتيجي موازن للهيمنة الأمريكية ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن - المملكة المتحدة ، ٢٠٠٩ ، ص٢-٣ . على الرابط التالي :
- <http://www.asharqalarabi.org.uk>
- ٥٦- مايكل روبن ، إيران تتحدى مبدأ مونرو وتخترق إفريقيا ، أخبار وتحليلات ، اسلام أون لاين .نت ، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨ ، ص٣ . على الرابط التالي :
- <http://www.islamonline.net/Templates/Arabic/NewsA.css> .
- ٥٧- عياد البطنجي ، مصدر سابق ، ص٥ .
- ٥٨- مايكل روبن ، مصدر سابق ، ص٤ .
- ٥٩- ينظر : (سر نجاح أوباما في الازمة الإيرانية ...القوة الذكية) ، صحيفة الحياة ، لندن ، في ٢٠ أبريل ٢٠٠٩ ، ص٢ .

60-Paul Rogers , Military Action Against Iran: Impact and Effects, op.cit .p.

61- Giora Eiland , Israel`s Military Option ,op.cit.pp.8- 9.

62- Paul Rogers, op.cit . p.4.

٦٣- طلال عتريسي ، ضرب "إسرائيل" البرنامج النووي الإيراني: الاحتمالات والتداعيات ، تقدير استراتيجي رقم (١٣) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ ، ص٣-٤ . على الرابط التالي :

-<http://www.alzaytouna.net/arabic/Zsite/bg.jpg>

٦٤- ينظر : (ايران في عين العاصفة : الغرب يمهد بعد العقوبات لتوجيه ضربة عسكرية) ، صحيفة الغد ، الاردن ، في ١٩ / ٦ / ٢٠١٠ ، ص٢ . على الرابط التالي:

- <http://www.alghad.com/css/jquery.rating.Css>.

٦٥- علي حسين باكير ، ماذا اذا فشلت العقوبات على علي طهران ؟ :تقييم خيار الضربة العسكرية لايران مقابل الاحتواء والردع ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، في ٢٤ / ٨ / ٢٠١٠ ، ص٥ . على الرابط التالي :

-<http://www.aljazeera.net/Studies/Scripts/Scripts.js>

٦٦- علي حسين باكير ، استراتيجية الامن القومي الامريكي ٢٠١٠ : الواقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الامريكية ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، في ٢٦ / ٦ / ٢٠١٠ ، ص٣-٤ .

٦٧- ينظر : (ممثل خامنئي :لبنان وفلسطين والعراق خط المواجهة الامامي لايران)، صحيفة النهار ، العدد (١٠١٤) ، لبنان ، في ٦ آب / أغسطس ٢٠١٠ ، ص٢ . على الرابط التالي :

- <http://www.annahar.kw.com/annahar/Article.aspx?id=223894>.

وينظر أيضا" : (واشنطن : خطة جاهزة لضرب ايران) ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد (١١٥٧٠) ، لندن ، في ٢ آب / أغسطس ٢٠١٠ ، ص٢ .

٦٨- علي حسين باكير ، ماذا اذا فشلت العقوبات على علي طهران ؟ ، مصدر سابق ، ص٥ .

٦٩- عارف الاغا ، أمريكا وايران الى اين ؟ ، شؤون سياسية ، صحيفة الثورة ، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ، دمشق ، في ٧ / ١١ / ٢٠٠٧ ، ص٢ . على الرابط التالي :

- <http://thawra.alwehda.gov.sy>.

٧٠- طلال عتريسي ، احتواء ايران ، اراء وقضايا ، صحيفة العرب القطرية ، العدد (٧٢٩٧) ، في ٤ / ١ / ٢٠٠٨ ، ص ٢ . على الرابط التالي :

<http://www.alarab.com.qa/>.

71-James M. Lindsay, Ray Takeyh , After Iran Gets the Bomb, Foreign Affairs , March / April 2010 .pp.6-7 .

٧٢- ينظر : (واقع التعاون العسكري وافاقه :العلاقات المصرية – الامريكية ..الى اين ؟ ، تقرير واشنطن ،صحيفة الرأي الاخر ، العدد (٣٥ – ٣٦) ، أب / أغسطس – أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩ ، ص ٤ . على الرابط التالي :

- [http:// www.rai-akhar.com/ar/index.php?](http://www.rai-akhar.com/ar/index.php?).

٧٣- ستيفن كوفمان ، الاستراتيجية النووية الامريكية تعيد تعريف الردع ، موقع وزارة الخارجية الامريكية ، في ٨ نيسان / أبريل ٢٠١٠ ، ص ٣ . على الرابط التالي :

- [http:// www.america.gov/st/peacesec-arabic/2010/Apri](http://www.america.gov/st/peacesec-arabic/2010/Apri)

٧٤- طلعت مسلم ، المظلة النووية بين الردع والدفاع ، موقع المعرفة ، في ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٩ ، ص ٣-٤ . على الرابط التالي :

- [http:// www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).

٧٥- محمد صفوت الزييات ، الخليج النووي ...التساؤلات الاربعة حول ايران نووية ؟ ، سياسة ،موقع العربية نت ، في ١٦ مايو ٢٠٠٦ ، ص ٢-٣ . على الرابط التالي :

- <http://www.alarabiya.net/views/2006/05/16/23795.html>.

٧٦- ينظر : (أوباما يحذر ايران من عواقب اذا لم تثبت الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي) ، شؤون عربية وعالمية ، صحيفة القدس ، السنة (٢١) ، العدد (٦٣٦٢) ، في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩ ، ص ٢ .

٧٧- ينظر : (مجلس الامن يقر مجموعة رابعة من العقوبات على ايران) ، CNN بالعربية ،ملفات وتقارير ، في ٩ تموز / يوليو ٢٠١٠ ، ص ١-٢ . على الرابط التالي :

- [http:// arabic.cnn.com/ 2010 / world/6/9/rice.iran](http://arabic.cnn.com/2010/world/6/9/rice.iran).

٧٨- ينظر : (ايران بعد العقوبات : بين المواجهة والتسوية ،شبكة النبا المعلوماتية، في ١٣ حزيران ٢٠١٠ ، ص ٢ .

٧٩- صحيفة الوسط ، العدد (٢٨٣٥) ، في ١١ يونيو / حزيران ٢٠١٠ ، ص٢٥ . على الرابط التالي :
- <http://www.alwasatnews.com/ data /2010/ 2835/>

٨٠- صحيفة الوطن ، العدد (١٦٤٣) ، في ١٠ / ٦ / ٢٠١٠ ، ص١ .

٨١- صحيفة المستقبل ، العدد (٣٦٧٧) ، في ١٠ حزيران ٢٠١٠ ، ص١ ، على الرابط التالي :
- <http:// www.almustaqbal.com>.

٨٢- ينظر : (كوشنير : العقوبات بحق ايران لاتعني رفضاً للحوار) ، صحيفة القدس ، في ١٠ يونيو / حزيران ٢٠١٠ ، ص١ . على الرابط التالي :

- <http:// web.alquds.com/ node/ 265175>.

83- Paul Rogers, Military Action Against Iran: Impact and Effects, op.cit .p.7.